

هيباتيا

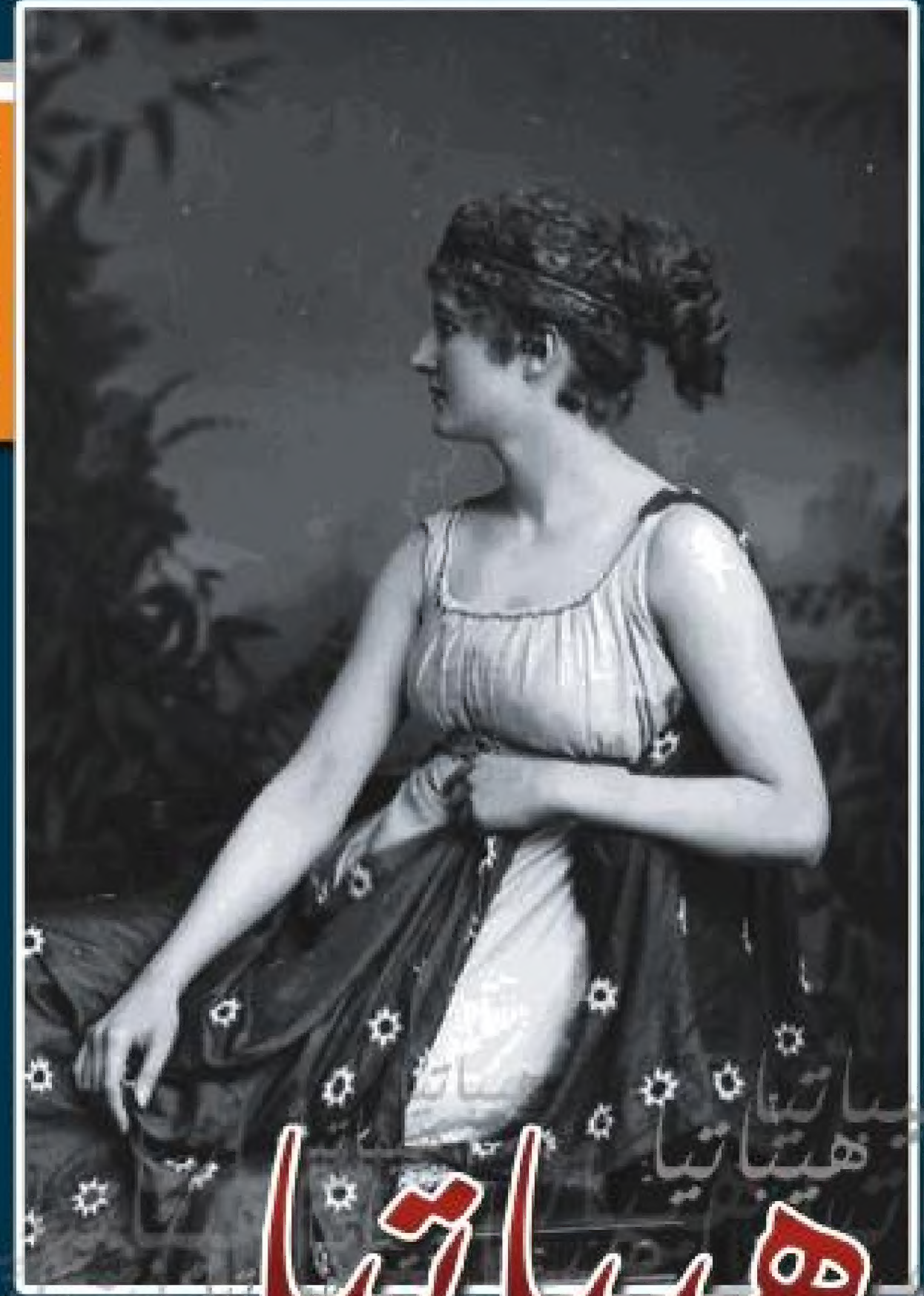
صفاة مصر .. لا استرامة للممارب

- ◆ سعد هجرس : دعائم أربع لحرية الصحافة في مصر .
- ◆ تاريخ قوانين الرقابة : حلقة حديدية .. حلقة ناعمة .
- ◆ المدونون وصحافة الإنترنت : هدف جديد .. لقيود قديمة .
- ◆ أربع مؤسسات حكومية تحكم الحارس العام للوطن .
- ◆ تصريحات "كارهة" من رسميين تحتقر صاحبة الجلالة وتحرض ضدها

شهادات ولقاءات

عبد الله السناوي - هاني شكر الله - هشام قاسم
صلاح عيسى - فلال دويدار

غير مخصصة للبيع



هيباتيا



مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

Tel: (+202) 333 086 41
Mediant Adaa Hayel el tadis
Gamel el kaheraa - Giza - Bldg 9 Apt 92

E-mail: info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

تلفون: ٣٣٣٠٨٤٦ (+٢٠٢)
مكتب أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة
عمارة ٩ الدور التاسع شقة ٩٢ - الجيزة



لماذا هيپاتيا ؟

هيپاتيا هي أول شهيدة للعلم يعرفها التاريخ، ولدت في الإسكندرية "مصر" حوالي عام ٣٨٠، واغتيلت في مارس ٤١٥. وهي عالمة رياضيات ومنطق وفلك وفيلسوفة تنتمي للمدرسة الأفلاطونية الجديدة. وكانت ابنة ثيون آخر زملاء متحف الإسكندرية الملحق بمكتبتها التي احترقت. وقد قام بطريك الإسكندرية كيرلس الرابع المشهور بعمود الدين بتحريض جماهير من المسيحيين المتطرفين على اغتيال هيپاتيا حتى هاجت الجماهير وهبت عليها فلحقوا بها خلف عربتها وألقوها أرضاً، وقاموا بتعريتها تماماً، وسحلها في شوارع الإسكندرية وتذكر بعد التقارير أنه قد تم سلخ جلدها عن جسمها وإعدامها حرقاً فيما كانت لا تزال حية، فيما ذكرت تقارير أخرى أن إحراقها ونزع جلدها عن بدنها تم بعد قتلها حتى انفصل لحمها عن العظم ثم مثلوا بالجنة وحرقوها.

كانت جريمة هيپاتيا أمراً لم ترضح لسلطة الكنيسة وأساطيرها وكهنتها، وتمسكت بحقها في العلم، وحريتها في التفكير والاعتقاد، وإصرارها على عدم مسابرة التيار الظلامي الصاعد بامتداد الإمبراطورية الرومانية، وذلك أن المتعصبين في ذلك الزمن رأوا في "هيپاتيا" لب الفكر الوثني لما تحمله من أفكار فلسفية، وكانت هذه هي نهاية أول شهيدة علم في التاريخ البشري..

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن آراء المؤسسة.

المدير التنفيذي :

عماد مبارك

فريق برنامج الرقابة :

محمد عمران – أحمد عزت

المحرر العام :

سيد محمود محمد عطية

كتاب العدد:

سعد هجرس أحمد الداريني
عمر الهادي خليل ابو شادي

شارك في تحرير العدد:

فاطمة شعبان محمد العريان
ابتسام تعلق انتصار صالح



الناشر : مؤسسة حرية الفكر والتعبير

العدد الثالث ديسمبر ٢٠٠٩

رقم الإيداع ٢٠٠٩/١٨١٤٣

الإخراج الفني والتصميم

Zoom
Printing
0127070029

لتلقى الاقتراحات والآراء نرجو الإرسال على E-mail: Hypatia@afteegypt.org

تتوجه مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالشكر إلى مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح على دعمها لأنشطة برنامج الرقابة

تمهيد للعدد لا إستراحة للمحارب

يخرج الجندي للقتال .. يقتل ويقتل دون أن يحق له أن يرفض أو يتساعل. يصدر القاضي حكمه، الذي قد يحدد مصير رئاسة بلد مثل أمريكا، وفقاً لقوانين معمول بها، دون أن يحق له مناقشتها أو الاعتراض المسبق بها.

نموذجان من سلطتين / مؤسستين لهما قوتها في أي منظومة وطنية، لكن الصحفي وحده لا يكتب رأياً، إلا ما هو مقتنع به .. ما يتسق مع خياراته .. ولا يمرر خبراً إلا ما يتفق مع القواعد المهنية، ولا رقيب عليه في الحالتين إلا الضمير الجمعي للوطن، فإذا أخطأ .. انتهى مهنيًا واجتماعيًا.

" الحارس العام الوطني "، هكذا توصف مهنة البحث عن المتاعب في الأدبيات السياسية للدولة الحديثة، التي منحها حماية ورعاية دستورية، قد تتفوق على باقي السلطات، لكنها -صلياً- تبقى المحارب الذي يدافع عن الوطن والمواطن، والذي يتلقى الطعنات من الجميع .. نظم حكم وتنظيمات سياسية .. وفئات وبنى اجتماعية ..

مادة ٤٨ من الدستور المصري :

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة والذمار أو قسطنها أو القاذوا بالطريق الإداري محظور . ويجوز استثناء في حالة الطوارئ أو في زمن الحرب أن يقرض على الصحف والطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة فيما يتصل بالسلطة العامة أو الأمن القومي وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة ٢٧ من الدستور المصري :

حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشرة بالضوء أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني.

حول المؤسسة

مجموعة من النشطاء والمهنيين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة نشأت عام ٢٠٠٩ تحت اسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وتهدف المؤسسة بالتخاطب المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير .

عن برنامج الرقابة

بأني اهتمام المؤسسة بإنشاء برنامج الرقابة، نتيجة اهتمامها بحرية الفكر والإبداع سواء كان " علمياً أو فنياً أو ثقافياً أو أدبياً" وذلك لما تتعرض له تلك المجالات من رقابة مستمرة وقيود عديدة، تتبع مصادر عدة منها ما يتعلق بالسلطات الحكومية الرسمية، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الدينية، هذا إلى جانب تلك القيود التي يفرضها المجتمع ذاته لما يتسم به من ثقافة تقليدية تستند بالأساس إلى مقولات الفكر الديني المنغلقة في أغلب الأحيان.



هذا المصنّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي: النسبة، الإصدارة ٤.٠.

٤ مؤسسات تحكم الحارس العام للوطن

فاطمة شعبان

نظرياً، كلها تأسست لحماية ورعاية الحارس العام للوطن وتحقيق أكبر قدر من الاستقلال والحرية له. عملياً، حسب مراقبين، هي أدوات تكسيه. مثلاً: الأولى ألغت رخصة الأهل في عصرها الذهبي بحجة عدم إنظامها في الصدور. لمصادرها أسبوعية، والثانية يتحكم بملكيتها القانونية في القسم الأكبر من منظومة صاحبة الجلالة، والثالثة.. " بوابة مفتحة " للإصدارات الأجنبية والمصرية ذات الترخيص الأجنبي، والرابعة دورها " تدجين " الكتلة العظمى من الصحفيين.. وبالتالي نقابهم.

المجلس الأعلى للصحافة :

هيئة مستقلة حسب وصف قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، يتم تشكيله بقرار

من رئيس الجمهورية، للقيام " على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقسامتها بممارسة سلطاتها في إطار القصورات الأساسية للمجتمع، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ".

من اختصاصاته :

– إبداء الرأي في كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.
– إصدار ترخيص الصحف الخاصة والحزبية، وتلقي إخطارات تغير توقيت صدورها، وإعلان إلغاء ترخيص غير المنتظم في الصدور منها.

– دعم الصحافة وتمييزها وتطويرها، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة والهيئات الفنية المحلية والعالمية، ومن خلال إنشاء مركز للبحوث ومركز للمعلومات.
– الوثائق التاريخية لطور صناعة الصحافة في مصر.
– التنسيق بين المؤسسات الصحفية في المجالات الاقتصادية والتكولوجية والإدارية والتدريب والتأهيل.
– متابعة الأداء الاقتصادي للمؤسسات القومية، ومناقشة تقارير الإدارة

والجهاز المركزي للمحاسبات المتعلقة بها.

– توفير مستلزمات إصدار الصحف وتذليل العوائق التي تواجهها.
– تحديد حصص الورق لدور الصحف وأسعار الصحف والمجلات، وأسعار ومساحات إعلانات الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال.
– حماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم.

– إصدار ميثاق الشرف الصحفي الذي تعدده نقابة الصحفيين.

– متابعة وتقييم ما تنشره الصحف، وإصدار تقارير دورية عن مدى

التزامها بأداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير.

– النظر في شكاوى الأفراد ضد الصحف أو الصحفيين، فيما يتعلق بالترام الصحافة بأداب المهنة وسلوكياتها، أو فيما ينشر عاصاً بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة. وضمان احترام الصحف والصحفيين حق الرد وحق التصحيح.
– ضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية.

– تحديد نسبة مئوية سنوياً من حصيلة الإعلانات في الصحف لصالح صندوق المعاشات

والإعانات بنقابة الصحفيين والثقافة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام.

– تلقي قرارات لجنة القيد بالنقابة، ونتائج انتخابات أعضاء مجلس النقابة، وقرارات الجمعية العمومية للنقابة.

– الإذن للصحفي بالعمل بصحيفة أو وكالة أو وسيلة إعلام أجنبية داخل مصر أو خارجها، أو مباشرة أي نشاط فيها سواء أكان هذا العمل بصفة مستمرة أم متقطعة، بعد موافقة جهة عمله.

مجلس الشورى :

– العرفة الثانية من البرلمان المصري.

– يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائه، غالباً ما يكون من بينهم رؤساء تحرير الصحف القومية / الحكومية.

– يسيطر الحزب الوطني الحاكم على الغالبية الكاسحة لكراسيه عبر انتخابات تشكل فيها المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.
– ينقضي القانون بملك المجلس الصحف القومية ملكية " خاصة "، نيابة عن الشعب، وتحدد اللجنة العامة بالمجلس الأسماء المرشحة لرئاسة مجلس إدارة وتحرير المؤسسات والإصدارات القومية قبل التصديق على تعيينها – عملياً، من رئيس الجمهورية – ليعلنها رئيس المجلس صورياً باسمه.

مكتب الصحافة بوزارة الإعلام :

تنظم عمله المادة التاسعة من قانون المطبوعات، وهو خاص بالمطبوعات الأجنبية الواردة من الخارج، حتى لو كانت باللغة العربية وموجهة للقراء المصريين وملكيتها وتحريرها مصريون، اضطروا إلى إصدارها بترخيص من الخارج تجاوزاً لقيود إصدار الصحف وملكيتها داخلياً. هنا يملك الرقابة الرميون حظر دخول هذه المطبوعات ليقتضي على وجودها عملياً، كما حصل مع الإصدار الأول من جريدة الدستور عام ١٩٩٨ – وفي أفضل الأحوال بوضع الرقابة ومستوى الصحف ذات الطبعة المحلية – بما في ذلك الصادرة بلغات أجنبية – التفاهم قبل الطبع على حذف موضوعات تثير حساسية الرقابة، لتجنب المطبوعة حساسات المصادرة.

الصحافة القومية :

ابنة ثورة يوليو ١٩٥٢، ورغم أنه يطلق عليها قومية إلا أنها ذات توجه حكومي خالص، وهي مملوكة لمجلس الشورى ويشرف عليها المجلس الأعلى للصحافة، ويعمل بها أكثر من ٨٠ ٪ من الصحفيين المصريين، وتنقسم إلى قسمين، المؤسسات الفنية وتوصف بـ " صحافة الشمال "، وهي: الأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير / الجمهورية، وتصدر عنها الصحف اليومية الأكثر شهرة. والقسم الثاني: المؤسسات الأقل غنى وهي: التعاون ودار الشعب وروز اليوسف ودار الهلال.

وأغلب الصحف القومية كانت مؤسسات خاصة، وبسبب تاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦ صدر قرار جمهوري بنحو ملكية صحف دور الأهرام والهلال وأخبار اليوم وروز اليوسف إلى الاتحاد القومي ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بترخيص من الاتحاد القومي، كما لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الصحافة إلا بترخيص من الاتحاد.

والآن.. تعلق وتنخفض الصحف مطالبة بإعادة خصصتها، لفتك أسرها الحكومي، خاصة مع دعاوي بزيادة الفساد داخل معظمها وتؤدي أوضاعها المالية والمهنية، وتراجع توريدها أمام الصحف المستقلة التي يتسع نصيبها تدريجياً من سوق القراءة والإعلامات.

السيد الرقيب :

كان مثلاً للفرع مكتب الصحافة بوزارة الإعلام، التي قرأه ١٩٧٤ من الذي تأسس عقب هزيمة ٦ يونيو، ودوره الرسمى " إبداء النصح وتقديم العون " لرؤساء التحرير، وكان مخصص له مكتب مستقل بمقر الجريدة لمتابعة العمل تحريرياً، والموافقة على البروفات النهائية للجريدة.

حق الإصدار : قصر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ حق إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، ومنع الأفراد من تملكها. ومنع الصحفيين من المشاركة في ملكية شركاتها الخاصة / المساهمة، التي يجب ألا يقلل رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه لليومية و ٢٥٠ ألف جنيه للأسبوعية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في بنك مصري. يضاف إليها شروط " تفصيلية " يضعها المجلس الأعلى للصحافة، مثل حجم الفريق الصحفي، وأضيف لها العام الماضي: بعد الإغلاق يومية التبديل شرط تخصيص وضع وديعة بنكية لضمان حقوق الصحفيين والعاملين بالجريدة.

جلال دويدار : حرية الصحافة في مصر .. مطلقة

♦ اجسام تلعب

يقف المجلس الأعلى للصحافة
هدفاً لطلقات العاصيين من
القبود التي تكبل الحريات
الصحفية في مصر، من قبود
الإصدار إلى الرقابة المباشرة
وغير المباشرة، وليس انتهاءً



جلال دويدار

بالبحر يرض ضد الصحفيين وحيد نقابهم، ومنع الطباعة وملاحقة
الصحفيين وتكبيهم بالقضايا والغرامات المالية الباهظة.

قائمة الإقامات طويلة، وحب أمين عام المجلس، صلاح دويدار بالحوار
حوطاً.
هناك اتهام دائم للمجلس بأنه تجاهل دوره الداعم للصحافة، لصالح
الرفيق الحكومة عليه؟
المجلس لا يمارس أي دور رقابي على الصحف، لكنه يصدر توجيهات
متعلقة بممارسات وأخلاقيات المهنة، ورقابة الصحفيين هي المنوط بها
محامية أعضائها والمجلس يرصد مخالفات الصحف، دون تفرقة بين
الحزبية والقومية.. "فليس لدينا خيار وفاقوس"، واللجنة
المكلفة برصد هذه المخالفات مشكلة من كبار الصحفيين ومن أساتذة
إعلام.

لكنكم متهمين بتحرش النقابة ضد أعضائها - وحسب تعبير البعض -
تريدونها سوطاً لعقاب الصحفيين؟
لم يحدث قط أن طالبت النقابة بذلك، والمجلس - عامة - لا يمارس أي دور
رقابي على الصحف، ولو كانت لنا هذه المهمة لأمكن وقصف العديد من
الممارسات غير الأخلاقية والمخالفات التي يترتب عليها عشرات القضايا
التي تقام ضد الصحفيين المجلس يقوم بصدور الراسد، فهو لا يستطيع
مصادرة جريدة ما بحكم الدستور، أو وقف صحفي عن العمل، أو تفرغه
مالياً. في المقابل.. من يخرج عن القيم الدينية والأخلاقية لحاسب النقابة أو
القضاء، وعلى النقابة دور مهم هنا لمابعة الصحفيين. هذه إحدى المهام

المنوطة بأي تنظيم نقابي لحماية المهنة ذاتها وتطهيرها من يسيئون إليها،
مثل نقابات الأطباء والمحامين الصبالة. ولهذا الغرض نظم القانون وجود
لجنة تأديب نقابية تضم مستشاراً من مجلس الدولة إلى جانب عضو من
مجلس النقابة وأحد أعضاء المجلس الأعلى، فالنقابة هي الجهة الوحيدة
التي لحاسب الصحفيين وتعاقبهم، وكل دور المجلس هو إبلاغ النقابة
لتتخذ إجراءها المهني ضد الصحف المخالفة، وعامة المجلس لا يتحرك
إلا في الحالات التي تمس الأمن القومي أو الوحدة الوطنية.
ألا ترى أن المجلس المكلف بالقيام على رعاية المهنة وتطويرها، مكلف
أيضاً، وتوابعاً لدعم المطالبة بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر؟
الصحفي ليس على رأسه ريشه كي يستثنى من العقاب، فهو لا بد أن
يحاسب مثل أي مواطن. لابد أن تكون له مصداقية في الأخبار التي
ينشرها ولا يعتمد توجهه الأهانات إلى الأشخاص دون وثائق أو
مستندات حقيقية، لأن القانون يعاقب أي شخص بسبب اعتدائه على
حرية الغير.. سواء كان صحفياً أو غير صحفي، فما دام الصحفي قد
أخطأ فهناك قانون للعقوبات يطبق في كل دول العالم وليس في مصر فقط،
والصحفي الذي يحرم مهنته ويلتزم بتواجها سيطوي تلقائياً العرض
لنكاديب ما ينشره أو أن تقام ضد دعوى قضائية.
هل ينطبق ما قلته على أزمة جريدة الشعب المستمرة منذ تسع
سنوات؟
هناك مغالطات كثيرة في قضية الشعب، أولاً تفرق بين نقابتي، الأولى
تعلق بإعادة صدور الجريدة، وهذا أكد أنه لم يصدر أي حكم قضائي
يسمح بذلك لتفقه، فالخزب الذي يملكها مجهد، وبالتالي كل حقوقه
القانونية مجدة، ومنها إعادة إصدار الجريدة، كل من يتكلمون في
مشكلة الشعب بتجاهلون أنه لم يصدر حكم نهائي فيها، ودعواها ما
زالت متداولة أمام القضاء، وحينما يصدر حكم نهائي منحصره، كما
فعلنا مع مجلة المؤلف العربي، وصحيف الكرامة وصوت الأمة وعبون
الليل. النقطة الثانية تتعلق بترقيات الصحفيين الذين ما زالوا على قسوة
الجريدة، وهؤلاء تصرف لهم الدولة رواتبهم، ورغم إن ذلك غير قانوني،
والشهر الماضي أعدنا تصحيح أوضاعهم التأمينية وأيضاً رواتبهم،
ونسعى لتسكينهم في إصدارات أخرى.

الم تكن (رأس الذنب الطائرة) تحذيراً قاسياً لباقي الصحف؟
ليس صحيحاً، الشعب أغلقت لأسباب قانونية ومخالفاتها معايير المهنة.
عامة ما تنشره الصحف ويكتبه الصحفيون لم يترك سقوفاً حراً. من يقرأ
ما تنشره الجرائد المصرية الآن ومنذ سنوات يجب أن يقدر بأن حرية
الصحافة في مصر "مطلقة تماماً"، ومن يطلع على المشهد الإعلامي بمصر
سيجد مزدحماً بالصحف والكتاب الذين يواجهون الانتقادات الحادة
ضد رئيس الجمهورية مثله مثل أي مواطن، وقبل ذلك كان الصحفي
يخفي لو مس أحداً من الكبار.. كما حدث مع الكتاب موسي مصري
الذي أوقف عن العمل ونقل من الأخبار إلى الجمهورية بعد انتقاده مديعة
في التلفزيون.

كيف تكون حرية الصحافة مطلقة وحقوق إصدار الصحف مقيدة
بمسئلة من عقوبات إجرائية وأمنية؟
نحن مجلس أنشئ بقانون ونعمل وفقاً للقانون الذي يسمح لك بإصدار
الصحف وفق شروط منطقية، منها أن تكون شركات مساهمة، ولديها
رأس مال بحجمها ويوفر للعاملين فيها الحماية المأذية المعقولة. لا يوجد
تضييق أو تماخلة في منح الصحف التراخيص اللازمة، بدليل ما حدث
مؤخرأ من صدور العديد من الصحف المستقلة التي حصلت على
التراخيص بعد أن استقرت الشروط القانونية اللازمة. لا أحد يستطيع أن
يصدر أو يعلق صحيفة.. لا الدولة ولا النقابة ولا المجلس الأعلى.
إصدار الصحف نظمه القانون، وسحب تراخيصها نظمه أيضاً القانون.
إذا كانت الأمور بهذا اليسر لماذا تضطر صحف مصرية للصدور
بترخيص اجنبية والخضوع لقصف الرقيب المسيق، والشروطه للسماع
لها بالطباعة في مصر؟
الإجابة بسيطة.. للتهرب من الضمانات التي اشترطها القانون لحماية
الصدور وحماية حقوق العاملين فيها. الدستور وغيرها جرائد عديدة.
كانت تصدر بترخيص اجنبي، وعندما وقعت وضعها أصبحت جريدة
مصرية بحسبها القانون والدستور من الرقابية، عامة الجرائد ذات
التراخيص الأجنبية ليس للمجلس علاقة بإصدارها توجد لجنة مشكلة



جلال دويدار

بقرار من رئيس الوزراء للظفر
في طبع هذه الصحف
وتوزيعها في مصر، لأنها تخضع
لإشراف جهاز الرقابة على
المطبوعات الخارجية بسوزارة
الإعلام.

وماذا عن قانون حرية تداول المعلومات، ألا يدخل ضمن مهام المجلس
لتطوير المهنة وتسهيل أداء دورها الوطني؟
من قال أننا لم نسعى لهذا؟ مجلسنا يعي جيداً أهمية صدور قانون منظور
يحق للصحفي سهولة الحصول على المعلومات، وأنها الوسيلة الأولى
لأداء عمله واكتساب مصداقية مهنية. لم يتوقف المجلس عن المطالبة
بوضع هذا القانون، ودورنا يقتصر عند المطالبة والضغط الاتي، فلما
جهة تشريع، نحن نقف مع النقابة في مساعيها لإصدار هذا القانون.
النقابة، كان لمجلسكم دور رئيسي لدعم مرشح ضد آخر في انتخابات
النقابة شهر ديسمبر الماضي، اليس هذا الوجه الآخر للعملة.. جزرة
السلطان؟
الصحفيون لا ينتظرون من بخار لهم، هم ينتخبون المرشح الأفضل
لتمثيلهم. لينجح في رفع مستواهم المادي والمهني، وألا يكون له هدف
سياسي. أي نقابة مهمتها الأولى خدمة أعضائها ومهنتها، لا خدمة تيار
سياسي معارض، في الانتخابات الأخيرة مارستنا دورنا في دعم المهنة،
وقلنا صراحة أن ما لحق من مزايا مادية لا يرتبط بخوز هذا المرشح أو
ذاك، ومن قبل انتخاب مرشح بوصف بالمعارض، ولم تراجع عن مكاسب
تحققت حينها. في كلى الأحوال، نقابة الصحفيين تحتاج لتعديلات قانونية
تحقق لها الاستمرار، منها انتخاب النقيب كل أربعة سنوات لا كل
سنتين.. مثلها مثل باقي النقابات، أيضاً القانون لم يعد مناسباً في عدة نقاط
للأجواء السياسية والاجتماعية الحالية.

تصريحات "كارهة" من رسميين.. تحتقر صاحبة الجلالة وتحرض ضدها

♦ أحمد الدريني

النايع للتصريحات الصادرة عن قيادات النظام السياسي تجاه الصحافة "يعد نفسه أمام ما يمكن تسميته "عدوان منهجي" و(كرهية منظمة) من جانب النظام للصحافة.

فعدد التصريحات الصادرة عن وزراء ومحافظين وقيادات برلمانية والتي تنال من "الصحافة" وتشكك في أهدافها ومصداقيتها يشي عدوى الكراهية والاحقار اللذين يكتهما النظام لممارسي هذه المهنة.. وسنكتفي هنا بتصريحات عام واحد.

وفي ٦ نوفمبر الماضي طالب د. علي المصليحي وزير النضام الاجتماعي الصحفيين بـ "نزع الحقد من قلوبهم"، بالفرار من مع انعقاد مؤتمر الحزب الوطني السنوي، فقد نقلت صحيفة "المصري اليوم" عن الوزير قوله: (إن شعار "من أجلك أنت" ليس من أجل مجموعة رجال الأعمال ولا الأغنياء، وأضاف "الأمر ليس كما ادعى بعض الصحفيين الذين فسروا الشعار على هواهم". وطالب الوزير الصحفيين خلال زيارته قرية بني عباس في محافظة الشرقية، في ٦ نوفمبر ٢٠٠٩، بأن "يخرجوا الحقد من قلوبهم".

هكذا اتهم الوزير مصليحي الصحفيين بـ "الادعاء" وتفسير الأمور وفقاً لـ "هواهم"، وهي التهامات تدحض في مهنية الصحفي المصري وتشكك في دوافعه من الأساس، وهو ما يخالف جوهر وفلسفة مهنة الصحافة التي تذهب بعض التعريفات إلى اعتبارها "فن مراقبة السلطة". ثم طالب الوزير الصحفيين بأن يخرجوا الحقد من قلوبهم! باقتراض أن الصحفيين مجموعة متورطين حافدين - بصورة جماعية - على الحزب الوطني وسياساته ومؤتمره السنوي، وهو اتهام يبدو، إضافة لعدم علميته،

ساذجاً وسطحياً إلى أبعد مدى.

ومن "الوزير" المصليحي إلى "الحافظ" عدلي حين تردد حدة التصريحات المعادية للصحفيين ولمهنة الصحافة فقد نقلت صحيفة

المصري اليوم في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ تصريحاً عن عدلي حين في عظم أزمة إعدام الحنازير المصرية والقلاقل والتساؤلات العلمية التي أثرت حول طريقة الإعلام المختلة، جاء فيها سخرية من محبرة المصري اليوم، حيث قال حين في بيان تلاه أمام المجلس الأعلى للمحافظة: "أشكر آخره منها البهناوي، صاحبة التحليل الصحفي، على هذه الرقة والإنسانية البالغة، فقد تأثرت من أصوات الحنازير، وصعبت عليها، وإذا كانت قد أصابها الاكتئاب وتريد العلاج عندنا، فلا بأس، وأنا مسعد أن أقبل من جيب الخاص لتكلفة العلاج الطبي لمن أصابهم الاكتئاب بسبب إعدام الحنازير، ولأنني لا أملك مالا كثيراً، سأعالجهم في (الحانكة) وسأستعد أيضاً أن أرسل لـ (الجرنال الموقر) قائمة بأسماء من أصابهم الاكتئاب لعلاجهم في الحانكة".

والتصريح لا يحتاج إلى تفسير أو حواشي شارحة، فالخافظ ببساطة يسخر من الصحافة منها البهناوي ومعالجتها لقضية "إعدام الحنازير" ويعرض عليها علاجها في "الحانكة"! فضلاً عن تلميحها باستعدادها إرسال قائمة بأسماء المصابين بالاكتئاب لـ "الجرنال الموقر"! لم يكن المستشار الخافظ من السخرية من الرميّة فقط بل من "الجرنال الموقر" أيضاً، في لغة يمكن تحمل من السخرية والتطشّر أكثر مما تحمل من لغة الحوار وعلمية الرد.

ومن الوزير والمحافظ إلى زعيم أعضاء الحزب الوطني بمجلس الشعب، البرلماني عبد الأحد جمال الدين، فقد نشرت صحيفة البديل اليومية (الموقعه عن الصدور) في بداية يوليو ٢٠٠٩ تقريراً يستند إلى تسجيل فيديو من داخل مجلس الشعب، جاء فيه على لسان زعيم الأغلبية - كما يظهر في الفيديو - مبرراً عمل بحالة الطوارئ.. (إن الصحافة تسيء لمصر وتسيء للبلد) فقاطعه اللواء عبد الحميد الهادي، محافظ الغربية قائلاً: "البعض منها" إلا أنه رفض التراجع عن كلماته ووجه حديثه للمحافظ قائلاً: "أنا يتكلم معلش حضرتك ديبلوماسي، الصحافة بتسيء لمصر وتشوه صورة مصر، وتطلق اتهامات جزافاً دون أي دليل ومع ذلك مفيش حد بيحي ناحيتها.. لم يقصص قلم.. لم يقرب واحد من صحيفة.. لم يمتع شخص من الكتابة".

ليس أطرف ما في هذه الواقعة هو التهام زعيم أغلبية الوطني للصحافة بتزييف الحقائق وتشويه صورة مصر وصحتها - عل افتراض أن مصر من الخصائص العافلات - ومعايرة الصحافة بقوله "مع ذلك مفيش حد بيحي ناحيتها" متجاهلاً قضايا رؤساء التحرير الأربعة وباقي فلكلوريات مشاكل الخريبات التي تواجهها الصحافة المصرية، لكن الكوميديا الحقيقية ترجع في إنكار عبد الأحد جمال الدين لصدور مثل هذا الكلام عنه من الأساس!

فقد نشرت "البديل" تقريراً في ٢٨ مايو ٢٠٠٩ حول هذه التصريحات

التي صدرت من جمال الدين، إلا أنه سارع بالتفني وأرسل رداً لـ "البديل" جاء فيه (إن ما نشرته "البديل" لا أساس له من الصحة، وأنه "يقنس حرية الصحافة ويحترم كل من يعمل بها"، ولم يحدث أنه قال أي كلام يسيء إلى الصحافة والصحفيين). ثم حصلت الصحيفة على فيديو الواقعة ومجلس الجلسة وحصلت على نسخة من مضبطة الجلسة، لكنها وجدتها خالية من تلك التصريحات. بينما أضيفت عبارة "تصديق حاد" في نهاية حديثه، وفقاً لما نشرته الصحيفة!

أما هذه الجولة فهي مع تصريح تعدى درجة العدوانية "المألوفة" من رؤوس النظام المصري تجاه الصحافة إلى حدود الشتم النابية، وقد جاء التصريح هذه المرة على لسان اللواء هاني متولي محافظ جنوب سيناء والأفضل في هذا السياق هو نقل من الخبر كما نشرته صحيفة البديل في صدر صفحتها الأولى "استخدم اللواء محمد هاني متولي، محافظ جنوب سيناء، عبارة تحوي الفاظاً نابية" في وصف صحيفة التقدته بسدون أن يسمي الصحيفة. وتوصف العبارة التي ألقدها الخافظ، في العرف الاجتماعي المصري بأنها "قليلة الأدب، وتقع "البديل" عن نشرها احتراماً للقوانين، ولا عبارات أخلاقية لكنها تحطّط بتسجيل صوتي كامل لكلام الخافظ الذي تلوّه به.

أمس الأول وكان متولي يتحدث إلى صحفيين مصريين وعرب شاركوا في ورشة عمل عن سبل تنمية الإعلام السياسي، استغرقت ثلاثة أيام في شرم الشيخ.



محمد زحور



محمد الدين

دعائم أربع لعريّة الصحافة في مصر

بقلم : سعد هجرس



سعد هجرس

**الحقيقة المشرفة،
والقوسية هي أن
واحد، هي أن تاريخ
النضال من أجل حرية
الصحافة في مصر
أطول من تاريخ كثير
من دول العالم ذاتها**

فقد احتفلنا في مارس ٢٠٠٩ بمرور مائة عام على مظاهرات حرية الصحافة التي اندلعت في مصر في نفس هذا التاريخ لكن عام ١٩٠٩، وقادها الصحفي أحمد حلمي وشارك فيها عشرات الآلاف من الصحفيين والمواطنين من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، واستمرت عدة أيام احتجاجاً على تعديل قانون المطبوعات الساري حينها على يد المندم البريطاني والخبير عباس حلمي الثاني لحالة فرض قيود على حرية الصحافة.

ولذلك كانت هذه الحركة شعبية قادها صحفيون على رأسهم أحمد حلمي جد الشاعر العنقري صلاح جاهين والجد الأكبر لنجل صلاح جاهين الشاعر والصحفي بهاء جاهين الذي شاء التاريخ أن يجعله أحد المشاركين في الاحتفال بمرور مائة عام على مظاهرات حرية الصحافة التي قادها جده الأكبر أحمد حلمي، الذي كان يرأس تحرير جريدة "القطر المصري"، والذي حوكم بتهمة الطعن على مسند الخيرية وفي حقوق "الخيرية الخيرية" والغب في حق ذات ولي الأمر "وعوقب بسايعاد العدد رقم ٣٧ من جريدته والسجن لمدة عشرة أشهر".

هذا بعض ما يجعلنا نقول إن تاريخ النضال من أجل حرية الصحافة في مصر "مشرف" أما ما يجعلنا نقول في نفس الوقت إنه تاريخ "مؤسف" نفسه فهو أننا بسعد هذا التاريخ الطويل والجيد مازلنا نحن أحفاد أحمد حلمي - نطالب بحرية الصحافة.

صحيح أننا نتمتع بمساحة كبيرة، رغم أن بسبقها مثيل، في حرية التعبير

وقال الخافض إن سلطة المسئول عن شرم الشيخ: "يجب أن تكون فوق العادة، وفوق قوة القانون"، وأضاف "هناك قانون خاص لإدارة هذا المكان". وقال الخافض "كلما هدعت كشكاً أو منعت سيارة نقل من دخول المدينة، قالوا: ومن أين يأكل الفقراء؟ وهناك من نشر صورة لامرأة ترتدي برقعاً وتركب علي حمار يحمل جراك، وقال إن هناك أزمة مياه في جنوب سيناء" وأضاف الخافض: "عندما سألت عن الذي يكتب هذا الكلام، اكتشفت أنه صحفي في جريدة بنت" ما بتقراش "واحتج صحفيون على العبارة التي استخدمها الخافض فقال: "خلاص يا سيدي هبقى نخلفها من المضطحة"، وتابع ساخراً: "أصل إحنا بقينا في مجلس الشعب" فطالبه الصحفيون بالاعتذار، لكنه قفز على هذه النقطة وواصل حديثه "إلى هنا انتهى الاقياس من التقرير الذي نشرته صحيفة البديل".

لا تبدو شتائم هاني متولي خارجة عن سياق تصريحات سابقه، فهي امتداد لخط متصل من الهجوم والعدوان على الصحافة والتعامل معها على أنها طرف "كاذب وحاقص ومتجن على الحكومة" كما ورد في أوصاف ونعوت السادة المسئولين المؤسرين. لكن الجديد مع متولي هو خروجه عن لياقة منصبه "المفترضة".

هذا الهجوم المصنوع ليس بعيداً عن رؤية الرئيس مبارك نفسه للصحافة التي نكفي منها هنا بصريحين، لصحيفته الوطن الكويتية في ٢٨ ديسمبر عام ١٩٩٤ قال رداً على سؤاله حول قراءته لصحيفه المعارضة:

كنت أقرأ كل ما تكتبه المعارضة ولكن مع الوقت وجدت أن ٩٠% مما يثار في بعضها غير حقيقي. نفس الرأي كرره في ٦ أكتوبر ٢٠٠٠ في سؤال لقادة النيل للأخبار حول المقارنة بين الجرائد المعارضة والرسمية: كنت زمان أقرأ الجرائد المعارضة لمعرفة الرأي والرأي الآخر. أجب الجورنال والنوثة جيني أكتب ثم أسأل. يأتي الرد: لا مش كده. أسأل تاني. ويرد: لا مش كده.. قلت هو أنا هأشغل نفسي بموضوعات تشبع يظهر مع الحريات المفتوحة عملوا زي ما يكون واحد اتجس في أوضة كذا سنة.. وفجأة فتحت له الباب، يقوم يجري يحيط وينكسر في كله".

ولكنها لا تزال مساحة "عرقية" يمكن الانقضاض عليها في أي لحظة. والسؤال ليس مجرد التشديق بشعارات رنانة وكلمات معسولة، بل إن حرية الصحافة - الإعلام عموماً - ترتكز على منظومة متكاملة من المقومات الأساسية التي إذا غاب أحد مكوناتها أصبحت المنظومة كلها مهددة بأخطار شتى.

هذه المقومات الرئيسية هي حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها وتداولها، وحرية إصدار الصحف وثنى وسائل الاتصال وحقوق الأفراد والجماعات في إصدار هذه الصحف والوسائل الإعلامية، وحرية التنظيم المهني والتجاري للعاملين في الصحافة والإعلام، ووجود ضمانات دستورية وقانونية ومؤسسية لحماية حرية التعبير عن الرأي من ترصد وتعت،

وتجاوزات الحكومات وأصحاب المصالح وسلطة رأس المال فماذا يتوفر لدينا في مصر حالياً من هذه المقومات؟

أولاً: فيما يتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، فإن مصر مازالت وليست من بين مجموعة الدول التي لا يوجد لها قانون ديموقراطي يضمن هذه الحقوق، وبالعالم من يعتمد حججها في الوقت المناسب عن الصحفي (والواطن)، بل توجد بالعكس عقبات إدارية لا أول لها ولا آخر تحول بين الصحفي وبين الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، وهو قيد حقيقي لحرية الصحافة وإعاقة لرسالتها من جانب. وفتح مصروب للصحفيين من جانب آخر للوقوف في برائن المعلومات الخاطئة، التي هي بداية الطريق في أحيان كثيرة للوقوع تحت طائلة القانون.

ثانياً: الحديث عن الوقوع تحت طائلة القانون ينقلنا إلى التشريعات الحاكمة هذا الصدد. فنجد أمامنا ترسانة "هائلة" ومرعبة من قوانين تشبه غاية كثيفة مزدوجة بالمشاهات الخاطئة بدشروعات، وصفها تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بأنها "تسم بالغلظة والعموض" وتعمل "قيداً" رئيساً على ممارسة الحق في إبداء الرأي والتعبير "ولا عجب في أنها" سمحت للحكومة بإغلاق عدة صحف... ووضعت عدد كبير من الصحفيين في السجن بتهمة مختلفة، أبرزها السب والقذف، التي يرى المطالبون بالإصلاح أن قوانين الطوارئ تعمدت أن تخلط بينها وبين النقد للمؤسسات أو الشخصيات الرسمية والعامة".

بتفصيل أكثر، نقول أن استمرار فرض حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨١ حتى الآن بصورة مستمرة ليس هو التحدي الوحيد لحرية الصحافة، فهناك حيل تشريعية خطيرة يهدد هذه الحرية، هو ترسانة قوانين خاصة بقضايا النشر، وتوزع على قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ٣٦ المعدل بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قانون المجلس الأعلى للإعلام بشأن سلطة الصحافة، وقانون الطوارئ رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨، وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته، وقانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٧، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن الشركات المساهمة، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠، وقانون وثائق الدولة، وقانون المحامات، وقانون العاملين المدنيين، وحظر أخبار الخيل والأحكام العسكرية.

ولست هذه فقط غابة مشابكة ومعقدة جداً من المواد القانونية التي يضع كثير منها تعديلات أمام حرية التعبير، وإنما توجد تناقضات حقيقية بين مضمونها وبين عشر مواد من الدستور على الأقل في تقدير محمد سليم العوا.

ومن المفارقات التي لا تخلو من المفزى أن المظاهرات التي اندلعت في مصر منذ مائة عام لم تقتصر على الصحفيين فقط بل شارك فيها ما يقرب من ٢٥ ألف من المواطنين الذين لم يكن تعدادهم حينها أكثر من ٥ ملايين الأمر الذي يعني أن المصريين أدركوا منذ قرن كامل أن حرية الصحافة لا تخص الصحفيين فقط بل قضية أساسية تتعلق بحقوق المجتمع بأسره.

بينما نلاحظ ورقة عمل مهم مقدمة من رضا عبد العزيز مسئول المنظمات غير الحكومية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أنه لقد وردت بالدستور المصري مواد تنص على حرية الرأي وحرية الصحافة. إلا أن هذه المواد تلحق بعبارات مفيدة مثل "في حدود القانون" أو "بما يتفق مع

مادة ٧ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

"لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي في أو المعلومات الصحفية التي ينشرها سبباً للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجبارها على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون".

القانون "، أو بالشروط التي يحددها القانون"، ولجهد أن القوانين تعدى تنظيم الحق الدستوري لتتقصر منه وأحياناً لتعصف به، ويضرب أمثلة على ذلك بالتالي:

1- قانون المجلس الأعلى للصحافة قصر حق إصدار الصحف للأحزاب والأشخاص الاعتبارية العامة، أي منع الأفراد من تملكها. كما وضع قيوداً على الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة، بأن يكون هؤلاء في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة وعلى ألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنية لليومية و ٢٥٠ ألف جنية للأبوعية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك.

2- للمجلس الأعلى للصحافة سلطة وصاية وإشراف على الصحفيين والمؤسسات الصحفية، فمن صلاحياته:

- إبداء الرأي في كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.
- توفير مستلزمات إصدار الصحف.
- تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد مساحات الإعلانات.
- إصدار ميثاق الشرف الصحفي.

- متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بأداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي.

ويرأس المجلس رئيس مجلس الشورى، وهو تشكيل وإن كان متنوعاً إلا أنه يغلب عليه الطابع الإداري الحكومي.

3- يجوز لمجلس الوزراء بموجب قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ أن يمنع أي مطبوعات صادرة في الخارج من التداول وبأن يمنع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها داخل البلاد (القانون يعود تاريخه إلى أيام الاحتلال البريطاني).

ويرى رضا عبد العزيز أن هذه المواد مثلت رخصة للإدارة للتدخل في شؤون الصحافة والمطبوعات وأن تتخذها ذريعة لمنع تداول الصحف تحت زعم تعرضها للأفهام أو إثارها للشبهات، في حين يكون الدافع الأصلي هو التطبيق على حرية الرأي .



4 - يجوز ضبط الصحيفة ومصادرهما في حالة مخالفة المواد ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ١٩ من قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ أو في حالة ارتكابها جريمة من الجرائم الواردة ذكرها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بجرائم الجنايات التي تقع بواسطة الصحافة وغيرها من الجرائم المخلة بأمن الحكومة . ورغم الضمانة التي كفلتها المادة ١٩٨ عقوبات من ضرورة عرض أمر الضبط والمصادرة على النيابة للعرض الأمر على رئيس المحكمة الابتدائية ليصدر الأمر بالموافقة على المصادرة أو الإفراج عن الجريدة، إلا أنها تحجب عرض الأمر على القضاء الموضوعي ليقول رأيه في المقال سبب مصادرة الجريدة، حيث أن قرار رئيس المحكمة الابتدائية بالمصادرة نهائي، وبالتالي فإن القانون يكون قد صادر الجريدة ... وصادر أيضاً على حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء الطبيعي مباشرة .

5 - كما يجوز إلغاء الصحيفة إذا لم تصدر في خلال الثلاثة أشهر التالية للإخطار بصدورها، أو عدم الانتظام في الصدور كما هو مبين بالأخطار، فيجوز للوزير المختص إصدار الأمر بالإلغاء .

وعموماً يرى مسئول المنظمات غير الحكومية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أن التشريعات العقابية المصرية المتصلة بحرية التعبير والصحافة تتميز بأنها مازالت تحتوي على عقوبات الحبس، وأن الغرامات المالية التي تفرضها على الصحفيين عالية، وعبارات التجريم الواردة بها فضفاضة مطاطية من قبيل "تكديير السلم العام" أو "تقديير الآداب العامة" وعلاوة.

هذه التفاصيل تبين أن التشريعات الحالية ليست صديقة لحرية الصحافة



على الإطلاق، وأنها تحتاج إلى "غريلة لتنقيتها من المواد القمعية الموروثة من عصر الاحتلال البريطاني، وتبسيطها، لأن بقائها على ما هي عليه يفتح الباب لعمل الشيطانات المعادي بطبيعته لحرية الصحافة .

ثالثاً: إذا انتقلنا إلى حرية التنظيم المهني والنقابي للعاملين بالصحافة والإعلام سنجد أن البيئة القانونية التي تحكم هذا المجال بيئة مختلفة أيضاً لأنها قد صيغت في سبعينيات القرن الماضي، وتم "تفصيلها" آنذاك على مقياس الصحافة "القومية" فقط، التي لم يكن موجوداً سواها في ذلك الحين .

الآن تغيرت الصورة تماماً فلم تعد الصحافة "القومية" في الساحة وحدها، فإلى جوارها صحافة حزبية وخاصة وتليفزيونية وإلكترونية. وأصبح العالم يعيش عصر ثورة معلومات غيرت حياة البشرية تماماً وفي المقدمة غيرت الإعلام . ومع ذلك مازالت تحكمنا النقابة الواحدة، التي هي امتداد الحزب الواحد.

ومن المضحك أن قانون نقابة الصحفيين الحالي يشترط أن يكون عضو النقابة عضواً بالاتحاد الاشتراكي العربي .. فهل من المعقول أن يستمر العمل بقانون بال تجاوزته التطورات الداخلية والعالية على حد سواء؟ لكل ما سبق .. لم يكن مفاجئاً أن تحتل مصر المركز ١٤٣ من بين ١٧٥ دولة في التقرير السنوي لمنظمة "مراسلون بلا حدود" حول وضع حرية الصحافة في العالم . علماً بأن المنظمة اعتمدت على قياس مدى التزام سلطات الدول الـ ١٧٥ بالمعايير الصحفية، وحجم التدخلات السياسية والقمعية ضد الصحافة والصحفيين، ومدى الجهود المبذولة

مادة ٣ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

"تؤدي الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهئية المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقاءه بالمعرفة المستنيرة، وبالإسهام في الاهتمام إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين".

لاحترام حقوق الإنسان، والتسهيلات المقدمة للإعلاميين، وكذلك التدابير المتخذة ضد وسائل الإعلام مثل الرقابة وحظر الصحف .

قطعت مصر شوطاً طويلاً في النضال من أجل حرية الصحافة . وبعد أكثر من مائة عام من هذا النضال الجيد أصبح هناك ما يشبه الإجماع بين أعضاء الجباعة الصحفية على أمور محددة لا سبل للحديث عن حرية الصحافة بدونها:

أولاً: ضمان حق الأفراد والجماعات في إصدار الصحف والإذاعة والتليفزيون .

ثانياً: إصدار قانون ديمقراطي للمعلومات .

ثالثاً: إلغاء كل التشريعات السالبة للحرية في قضايا النشر .

رابعاً: رفع المستوى الاجتماعي للصحفيين، عبر لائحة أجور محترمة توفر الحد الأدنى من ضمانات العيش الكريم لأبناء مهنة البحث عن الناعب من أجل تحري الحقيقة.

بدون هذه الدعايم .. يصبح التشديق بحرية الصحافة مجرد كلام فارغ

مادة ١ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسؤولة في خدمة المجتمع تعبر عن مختلف اتجاهات الرأي وإسهامها في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء . وذلك كله في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون .

سراسل الرقابة : ملقة مديدية .. ملقة ناعمة



أو حوادث الاعتداء، التي تقع على أشخاص الملوكة في البلاد الأجنبية، مهما كانت الظروف التي تفتقر بالحادثة... أو "الكلام عن المظاهرات والثورات، التي تحدث في الخارج، لأنه ليس من حسن السياسة أن يعلم رعايانا المخلصون بوقوع مثل هذه الحوادث" .. أو "نشر هذه اللائحة في أعمدة الجرائد، كي لا يتبدد بها أصحاب الأفكار المشوشة" .. (١)

ويكفي أن نطلع على نتائج تطبيق "المكويجي" للائحة على تعضية أحداث الثورة الروسية عام ١٩١٧، فقد حذف كلمات مثل "ثورة" و "دستور" و "حقوق الأمة" و "ظلم"، وكل ما يتعلق بالهجوم على القيصر، وغير بعضها، فلم يبق من الخبر إلا سطر واحد نشرته الصحيفة في اليوم التالي، نصه "حدثت أمس خدعة في روسيا" !

مع تخلف قبضة العثمانيين عن مصر، تسلم "توفيق" السلطة من الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٩، بالتزامن مع الأزمة المالية وازدياد التدخل الأجنبي، وغو الحركة الوطنية تمهيداً لثورة عرابي باشا، ثم الاحتلال الإنكليزي. نفي "توفيق" جمال الدين الأفغاني، وحل مجلس النواب، وأعاد نظام الرقابة الفرنسية الإنكليزية على الميزانية، وأصدر قانون الصحافة عام ١٨٨١، الذي "مصرن" القيود العثمانية ليظل فتح

إذا الرقابة، سابقة أو لاحقة، سلسلة متصلة، لا تعرف التوقف... لكنها تجهد التنوع والتجديد في حلقة جديدة.. ناعمة أو حديدية.. لا فرق فيها بين فجاجة "العهد العثماني / التركي" وبين بريق نصوص فتجد الحريات صورياً، وتأكلها عملياً.

جاءت أول سلسلة كتبت الصحف المصرية، التي ولد أولها في عهد محمد علي سنة ١٨٢٧ باسم "جرائد الخديوي"، بين القسوة والظرف، لينفذها بجمل "المكويجي" .. أي الرقيب، ففي أواخر عهد السلطان العثمان عبد الحميد الثاني صدرت "لائحة المطبوعات الحكومية"، في تسعة بنود تجسد أزمة دولة ونظام حكم انزعزل عن عصره، اللائحة استجبت لنشر أخبار جيدة عن "صحة جلالة مولانا السلطان"، أو تؤكد "تقدم الصناعة والزراعة والتجارة في الممالك الشاهانية والولايات العثمانية"، وحظرت "تحميل الصحف" بـ"قصص أدبية" .. إلا "إذا وافقت الأخلاق وصادق عليها وزير المعارف العمومية"، ونهت إلى أنه "لا حتمال خلق الجريدة فجأة، لا يجوز نشر" المقالات "الطويلة التي تنتهي بكلمة "البقية تأتي" أو "البقية غداً" وشملت قائمة "لا يجوز" .. "ترك بياض أو وضع لفظ بين الكلمات، منعاً للظنون أو التاويلات" .. أو "التكلم عن كبار الموظفين، فإذا بلغ الجريدة أن أحدهم سرق أو اختلس فعلياً أن يجهد بستره" .. أو "نشر عرائض الأهالي وشكاوي الطوائف

فاطمة شعبان

بيان هذا الخصوص، وبين ما ورد في البيان بالنص: "المأمول من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كي لا يلجأوا إلى الحكومة لوضع القيود والروابط - الصواب".

لكن إلغاء الرقابة كان صورياً، فقد تلقت الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر المذكرة ذاتها وسبعة عشر تحذيراً بسبعة عشر شئناً محظوراً النشر فيها مثل "لا يجوز نشر أي مادة ثورية أو تحرض على أحداث فتن أو إثارة شعور الخروج على الحكومة، أو نشر أي خبر يتعلق بعظمة سلطان، وعدم نشر أي أخبار عن أي اعتقالات تحدث، أو نشر أي شيء من شأنه الإزدراء بقوات صاحب الجلالة (ملك بريطانيا) أو صاحب العظمة لسلطان مصر".

مادة ٩٦ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفع عن الوطن ومصالحه العليا.

في السابع من ديسمبر ١٩١٩ وصلت لجنة ملر، ولم يكدر خبر وصولها ينتشر حتى عم الاضطراب والاضرابات واحتججت جموع الشعب والطوائف من مهابين مؤلفين لساء، وكان سبيل الاحتجاجات وإعلانات مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف، فسارعت إدارة المطبوعات بإصدار تحديداً واضح للصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية، إذا نشرت آراء سياسية تصير ضمن لا يدركون تبعه ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم، أو احتجاجات سياسية موجهة للسلطان أو إلى اللجنة البريطانية ما لم يصدق عليها الرقيب. بلاغ أعلن بطريقة ملتزمة عودة الرقابة، واجتمع أصحاب الصحف واحتجوا، لكنهم منعوا من نشر هذه الاحتجاجات أو حتى الإشارة إليها.

في مارس ١٩٢٠ أعاد الاحتلال الرقابة، فرد الصحفيون بالاحتجاج، نشرت "الوقائع" الرسمية بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٠ إعلاناً من اللورد لنبي قال فيه: "نظراً لما تنشره الصحف من مقالات تخل بسلطة الحكومة، ومن شأنها الإغراء على إحداث اضطرابات وإتيان أعمال باقضة للنظام والأمن العام، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر بدءاً من ٦ مارس ١٩٢٠." وإثر تنفيذ هذا القرار كانت كثير من صحف تصدر وبها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان بدأ للطبع. واجتمع معظم مديري الصحف وتشاوروا في مواجهة قرار رقابة، وقرروا بالإجماع الاحتجاج لثلاثة أيام متواصلة.

مع إعلان الهدنة هبت الصحف الوطنية من جديد. لكن الأوامر بدت بإقفال الجرائد المتطرفة، ومنع ظهور صحف جديدة، فلجأ صحفيون إلى طبع منشورات وكراريس بدلاً من الجرائد والمجلات. ولما صدر دستور عام ١٩٢٣ الذي أقر حرية الرأي والصحافة والحياة الوطنية، عرفت الصحافة طوراً جديداً. فقد نشأت الأحزاب السياسية أصدرت صحفها لتدأى بعضها بعضاً، وتعرض الدستور للخطر عطيله تارة واستبداله بأخر تارة أخرى، وكثرت المظاهرات من أجل دستور الأصل، فأعيد العمل به سنة ١٩٣٥.

جذت الصحافة في هذه الأحداث مادة دسمة للأخبار والمقالات، فازداد نشاطها. لكن الرقابة عادت لتفرض من جديد خلال الحرب العالمية ثانية، ثم ترفع بعد انتهائها، ثم لتفرض ثانية أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ثم بعد حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.

إن قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى رحبت بما جميع الصحف، حتى إن حقاً كانت تعجب الملك إنقلابت إلى مؤيدة لقادة الثورة، التي فرضت رقابة رسمية لعدة أيام، وأيضاً أثناء العدوان الثلاثي الإسرائيلي بريطاني الفرنسي سنة ١٩٥٦.

مع إعلان الثورة أصبحت الأهرام ناطقة بلسانها، ويسعدنا بمسجلات أخبار وروز اليوسف، وظلت عدة مجلات بعد الثورة تصنع بشيء من حرية فاستغلها براءة فائقة، إما لدس ناعم على الثورة، وإما لتشر حقيقات الجنسية والصور الفاضحة التي تستهوي المراهقين.

كث الحرية للصحف بأديء الأمر، ثم أوقفت بعضها كما "المصري"،

بادة ٥، من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦،

فرض الرقابة على الصحف محظور. ومع ذلك يجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أو يفرض على الصحف رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو إغراض الأمن القومي

الحديوي عباس



التي حوكم أصحابها وصدر الحكم بتأميم ممتلكاتهم الصحف، شهيداً لخضوع الصحافة تنظيمياً للسلطة الجديدة. أخذت الصحف تخفي تدريجياً لتبقى ثلاث يوميات فقط، هي: الأهرام والأخبار والجمهورية. والأسبوعية: روز اليوسف وصباح الخير والصور وأخبار اليوم ووطني والكواكب وحواء وآخر ساعة، فضلاً عن المجلات التي تصدرها الجمعيات والهيئات العلمية والثقافية وجرى محاولات لوضع دستور للصحافة بنظم المهنة، غير أنها لم تنجح في البداية وظلت صحافة القاهرة رغم خضوعها للمنافسة التجارية منسجمة مع توجه الدولة الرسمي، وأصبحت تنقيد بصورة أساسية بالخطوط الكبرى للإرشاد القومي.

وظل الحال كذلك إلى أن أصدر الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" قراراً بتاريخ ٢٤ أيار سنة ١٩٦٠ بتحويل ملكية صحف دور "الأهرام" و"المحلال" و"أخبار اليوم" و"روز اليوسف" إلى الاتحاد القومي. ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بترخيص من الاتحاد القومي، كما لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الصحافة بدون ترخيص من الاتحاد. وبعد هزيمة يونيو عرفت الصحافة شكلاً فريداً من الرقابة القسرية، ففي أحد مكاتبها يجلس رقيب، ضابط غالباً، ليتلقى المادة التحريرية والبرقيات ليقرر ما يسمح بنشره.

ومع إلغاء الرقابة الرسمية في فبراير ١٩٧٤ احتفى الرقباء، لصاغ قيادات بمواصفات خاصة قادرة على فرض حظر النشر على أي نقاد سياسي أو غير سياسي. ولم تقض سنة أشهر على إعلان إلغاء الرقابة على الصحف حتى كان الرئيس السادات يجتمع مع القيادات الصحفية في أغسطس ١٩٧٤ ليحذر من "التجاوزات" ومن ثم "مراكز القوى" الصحافة، لتكسر الصحف الحزبية التي ولدت مع المنابر الحزبية سطوة الرقابة وتعرف صاحبة الجلالة مرحلة جديدة في تاريخها... تنوعت فيها أشكال ضيق النفس الذي لازمها منذ ولادتها الأولى. غيرها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

♦ رأى أن الصحافة عاشت أسوأ مراحلها مع الثورة

صلاح عيسى : الرقابة تبدأ من مطابع الحكومة

♦ محمد العربيان



وصف صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة عهد الثورة بأنه الأسوأ في تاريخ الصحافة، وطالب بوضع ضوابط على سلطات النائب العام في إصدار قرارات حظر النشر، إلغاء الرقابة على المطبوعات الأجنبية إلا في حالتين فقط

وكشف عن وجود مندوبين لمباحث أمن الدولة داخل المطابع الحكومية لمراقبة ما تنشره الصحف قبل التوزيع.. ومصادرتها إذا لزم الأمر.

في مارس ١٩٢٠ احتجبت الصحف ثلاثة أيام احتجاجاً على عودة الرقابة المسبقة على الصحف، وحتى بعد الصدور كانت تحت على مقص الرقيب بترك ما حذفه وطبع الجريدة بفراغات.. لماذا لم تحتج الصحف بطريقة ما على رقيب عهد عبد الناصر؟

الوضع قبل الثورة كان مختلفاً كانت هناك أحزاب وبرلمان وحياة سياسية تسمح بالاحتجاج والتحليل، والسلطة لم تكن تستطيع التكيل بالصحفيين، وحتى بعد أن أصدرت السلطات قراراً يلزم الصحف بعدم ترك فراغات بيضاء بين عنوان المقال واسم الكاتب، تحايلاً على تدخلات الرقيب وحذفه لموضوعات معينة، وجدنا محاولات أخرى للتحايل على الرقابة، فمن الطرائف ما فعلته جريدة المصري... فحين كان الرقيب يحذف جزءاً من الصفحة الأولى تضع مكانه "طبق اليوم"، فصدر قرار جديد بإلزام الجريدة بنشر خبر مكان ما يحذفه الرقيب. في عهد عبد الناصر كانت المسألة مختلفة تماماً. ثورة يوليو كان لديها الجرح كسلطة عسكرية تلقى قبولاً جماهيرياً كاملاً. وكان قادراً يرون أن حرية الصحافة والحياة السياسية شعارات لحسوبة، لا قم مواطنين مهمهم الأول الأكل والشرب. كانت هناك مجموعة معارك مع عدد من الصحفيين

والصحف أرغت الآخرين.. ابتداءً من إغلاق جريدة دشنيا بإغلاق المصري وتقديمها للمحاكمة وإغلاقها، ثم ضرب إحسان عبد القدوس وحسنه ثلاث سنوات، وإعلان صلاح سالم وزير الإرشاد القومي في ذلك الحين، قوائم المصاريف السرية سنة ١٩٥٤ للصحف والصحفيين، ومنهم إحسان عبد القدوس وفاطمة اليوسف.

ألم تكن هناك مصاريق سرية؟

لم تكن مصاريق سرية بالمعنى المعروف. هذه الصحف كانت تعرض لمضايقات تصل إلى حصد المصادرة أو الإغلاق مع التغيرات الحكومية.

للحكومة القديمة، وحينما تعود يتم تعريضها عن حسائر المصادرة. المهم أن الثورة حلت مجلس نقابة الصحفيين وعينت لجنة إدارية وغيرت قانون النقابة. لهذا واضحاً أن منه الثورة هو التكيل بشكل من يعارض وكانت هناك إجراءات عنيفة ضد الصحفيين، مثلاً عبد الناصر يقرأ الصحف، فيقول أقبولوا حلمي سلام... رئيس تحرير الجمهورية حينها، أو أوقفوا أنيس منصور عن الكتابة. كما نصحو لنجد صحفيين ممنوعين من الكتابة، كما حدث مع فكري أباطة حين كتب مقالاً يدعو للصلح مع إسرائيل وأجر على أن يكتب كتاباً اعتذاراً مهياً في الصحف. أصبح كل صحفي يداخله رقيب، ودخلت حتى الحسابات الخاصة لرؤساء التحرير ضمن الرقابة على الصحفيين، وأصبح هناك أشخاص مبرغة الكتابة عنهم أو نقدهم بسبب قربهم من رؤساء التحرير... معظمهم قانون وأدباء.

لكن المصادرة ليست فاصدة على الثورة، وجريدة الأهل من أكثر الصحف تعرضاً للمضايقات في تاريخ الصحافة المصرية؟

جريدة الأهل مرت بمرحلتين: الأولى هي ما قبل سنة ٧٩ وصدر منها ٣٢ عدداً، فاحتجبت بقرار من حزب التجمع الذي تصدره عبد بسبب توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، وكان عددها الأخير وثائقياً..

ينضم فقط مضيفة مجلس الشعب التي ناقشت الاتفاقية وأقرال النواب



جمال عبد الناصر

المعارضين للمعاهدة ، وكان من الصعب على النظام أن يصادر العدد لأنه لم يشمل على كلمة تحريرية واحدة كانت المعاهدة من الموضوعات التي كانت تعرض الأهالي بسببها إلى عمليات مصادرة منظمة بجانب أحداث ١٨ و ١٩ يناير والحكومة استخدمت أسلوباً جديداً لمصادرتها، كانت الجريدة تطبع في دار التعاون وكان محمود رضا رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير في ذلك الوقت زعم أن العمال رفضوا طباعة الريدة احتجاجاً على المواد المشورة لأفهم رأوها " ضد الوجه الوطني " ، وهذه المرحلة السمت بالمصادرة المتكررة والملاحقة الكتاب الذين يجمعون بين العمل في الصحف القومية وفي الأهالي.

والمرحلة الثانية مرحلة الصدور في عهد مبارك وكانت الأهالي من الصحف الخفية ، وكانت جريدة الشعب صودرت في حملة مستمر مع مجلة الدعوة وبسببها الإصدار مرة أخرى في مايو ٨٢ . في هذه الفترة تراجعت المصادرات الإدارية ، ولم تحدث إلا تدخلات محدودة، أشهرها نشر فصول من كتاب هيكل " خريف الغضب " .. وكذا قد اتفقنا مع الاستاذ هيكل على النشر وكان الكتاب ينشر في صحف بالخارج ونحن نقل عنها، وهذه حسن أبو باشا وزير الداخلية، في ذلك الحين، قيادات الحزب بمصادرة الجريدة إذا وصلت النشر، واجتمعت قيادات الحزب مع التحرير وقررنا التوقف عن النشر، حتى لا تفتح شبهة النظام للمصادرة، ووجدنا طريقة أخرى بإجراء أحداث مع الأستاذ هيكل للرد على من يهاجمون

الكتاب . وأذكر أزمة أخرى تعلقت بنشر تصريح لقائد القوات المسلحة في الوقت، المشير أبو غزالة ، حين قال، بجملة مغلقة في مجلس الشعب، إننا نعتبر إسرائيل هي العدو حتى الآن ، ولوجئنا بإتصال من مطابع الأهرام يقولون إن مباحث أمن الدولة أوقفت الطباعة ومصادرة، وذهبت إلى الأهرام وعرفت أن المشكلة في الحبر وبعد مناقشة حادة تم تغيير الحبر وإعادة الطباعة.

هل من الطبيعي وجود أمن الدولة داخل المطبعة ؟ قبل الثورة ، كانت النسخ الأولى من الصحف تذهب لمباحث أمن الدولة لتقرأ حتى يمكن مصادرة الجريدة قبل التوزيع، وأعتقد أنه اختفى الآن لكن منذ سنوات، هناك ترتيبات أمنية داخل المطبعة من وزارة الداخلية لمابعة الصحف بعد الطبع وقبل التوزيع مثلاً في مطابع التعاون تحصل أمن الدولة على أصول الموضوعات، ومباحث أمن الدولة بما قسم الصحافة مهيتها متابعة ما ينشر في الصحف .. وقانوناً هي المنوط بما تقدم ببلاغ للنائب العام إذا وجدت ما تراه مخالفاً لقانون الطباعة والمطبوعات.

هذا ما حدث العام الماضي حين عطلت الأهرام طببع عدد من جريدتي البديل وصوت الأمة ؟

أعتقد أنها حوادث قليلة جداً ولا تعبر ظاهرة، ويجب هنا التثبت من الواقع ، المنشور في البديل مثلاً لم يكن مختلفاً كثيراً عما ينشر في غيرها . بشكل عام يمكن فعلاً استخدام المطبعة أو التوزيع لضرب الصحف المعارضة بدعوى أخرى غير حقيقية، هذه وقائع معروفة في كل العهود .. حسب مدي الانتقادات التوجه للنظام في العدد المنوع من الطبع، لكنها حوادث فردية وليست ظاهرة عامة .

أيضا كل العهود عرفت حظر النشر ، ويقول حقوقيون إن هناك توسعاً في إصدارها بالخالفه للدستور الذي يحظر الرقابة على الصحف ويحمي الرقابة ويهدد حق تداول المعلومات، ما رأيك ؟ حظر النشر في قضايا البات النسب والزنا له وجاهته اجتماعياً .. رغم

مخالفة الصحف له وهو حظر دائم بقانون ولا يحتاج إلى قرار، وله عقوبة واردة في قانون الصحافة ، أما حظر النشر الإداري أو بقرار يصدره النائب العام أو المحكمة وهو له وجاهته أحياناً، لكن يجب وضع ضوابط على سلطة النائب العام تحدد بوضوح حالات إصدار قرار بحظر النشر لأنها رقابة مسبقة، وتكون مؤقتة .. فهناك قضايا يحظرها قرار بحظر النشر القائم إلى الأبد، فلا بد أن يكون القرار محدداً بزمن يرتبط بانتهاء التحقيق وظهور الحقيقة .. مثلاً ثلاثة شهور، وبعدها يسقط الحظر بقوة القانون، كما يب في كل الأحوال السماح للصحف بالطعن قضائياً على قرار الحظر.

وأيضاً يجب إعلان القرار بطريقة واضحة لا لبس فيها، ولكن الذي يحدث مجرد اتصال من مكتب الصحافة ويقول تقرر حظر النشر في القضية رقم كذا .. فقط ، وبعد ذلك نشر خبراً عن قضية محدثات ، مثلاً ، فنتهم بخرق القرار .

اليس ت هذه رقابة مسبقة ؟ بالطبع .. رقابة مسبقة مقننة . ما تحتاج لمناقشته هو الرقابة المسبقة على الأخبار المتعلقة بالجيش .

كيف ؟

هناك قانون اسمه "قانون أبناء الجيش" ، صدر عقب حادثة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٥١ ، قائماً كما صدر قانون بالرقابة المسبقة على أخبار العائلة المالكة بعد زواج الأميرة فصحى من رياض غانم ، عامة قانون " أبناء الجيش " هو استثناء من المادة الدستورية التي تقسول الرقابة ، على الصحف محظورة المشكلة أنه عندما يتم التوسع في تطبيق هذا القانون أكثر من مرة تتعرض لمشكلة بسبب الحديث عن القوات المسلحة، مثلاً أحد الزملاء كتب مقالاً عن ذكرياته في حرب اليمن وكان متفانلاً.. ومرة أخرى أجرينا حواراً بمناسبة احتفالات أكتوبر مع اللواء حسن أبو سعده ولوجئت بالقوات المسلحة تتصل وتقول كيف تم النشر؟ قلت ..

هذه أشياء تاريخية، قالوا :.. لا بد من إذن مسبق وقال كل ما ينشر عن القوات المسلحة لا بد أن يعرض علينا ويأخذ موافقة بالنشر وما نحذفه بحذف . هكذا اتوسع التطبيق العملي ليشمل كل ما يتصل بالجيش . التفتلات والأفراد والأندية والمستشفيات ، رغم أن المقروض قانوناً هو الخطور بما يعرف بالأسرار العسكرية وهو التشكيلات كالتشكيلات والخطط والتحريرات . هنا نحتاج إلى حل قانوني.

لدينا أيضاً الرقابة المسبقة على الصحف المصرية ذات الترخيص الاجنبي ؟

هذه الصحف هي ما تخضع لمراقبة مسبقة فعلية ، بمعنى أن رئيس التحرير يذهب بالمادة إلى مكتب الصحافة ويأخذ إجازة للنشر وفقاً للمادة ٩ من قانون المطبوعات والتي تعطي الحق لرئيس الوزراء أو من يتوب عنه تصريح بدخولها . هذه المادة لم يعد لها دافع في وجود القنوات المفتوحة والإنترنت، ففرض الرقابة على المطبوعات الأجنبية لا يجوز إلا في حالتي .. نشر مواد داعرة أو الطعن في الأديان، بشرط أن يحق لصاحب الشأن اللجوء للقضاء بصفه مستعجلة، والأفضل أن تعطى الدولة رخصة مصرية لعلاج هذا الموار .



احسان عبد القدوس

مائة عام على "أول سجن" .. والتهمة واحدة



مع صدور عفو رئاسي عن الصحفي إبراهيم عيسى أنقذه من السجن شهرين .. يكون قد مر قرن كامل على سجن أول صحفي مصري في قضية نشر، أحمد أفندي حلمي، الذي حل اسمه موقف السيارات الأشهر بالقاهرة، وهو جد الرأجل صلاح جاهين . قرن كامل ثابته فيه ذات المفردات، صحافة / سجن / قذف وسب / التماس بالذات المحاكمة، فقط يختلف لقب الحاكم .. الرئيس بدلاً من الخديو أو الملك . في عهد الرئيس، ومع تطبيق قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ عرف الصحفيون ثانية طريق السجن عبر الأحكام القضائية، بعد أن انحفت لصف قرن تقريباً، مفسحة المجال للحظر من المنع أو النقل. لكن أن عدد الصحفيين الذين دخلوا السجن بأحكام قضائية تجاوز عدد من عرفوها في عهد الخديو توفيق والسultan حسين والملكين فؤاد وفاروق.

— أحمد أفندي حلمي: تعرض لعدة أحكام قضائية منها ما عرف بقسوة الظاهر ضد قانون الطلوعات، التي حكم ضده فيها بد ٤ شهور حبس بسيط مع كفالة ١٠ جنيهات. وفي قضية العيب في ذات خديو البلاد، عام ١٩٠٩، حكم عليه بالحبس شهرًا مع تعطيل جريدته القطر المصري ٦ شهور وإعدام كل ما يضيظ من العدد ٣٧ منها والذي نشر فيه المقال محل الإقام.

— الشيخ عبد العزيز جاريش: رئيس تحرير جريدة اللواء الناطقة باسم

الحزب الوطني الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل وكان يرأسه وقست المحاكمة الزعيم محمد فريد. كتب جاريش مقالاً ينتقد بشدة دور رئيس المحكمة المختصة لقلاحي دنشواي " يطر من باشا عاوي " الذي أصبح وقت نشر المقال في ١٩٠٩ رئيساً للوزراء . كما هاجم أحد قضاة محكمة دنشواي القاضي أحمد فتحي زغلول الذي صار وقت نشر المقالة وكبيراً لنظارة الحفانية، وأجالت النيابة جاريش للمحاكمة بتهمة إهانة موظفين، وانتهت المحاكمة بتعريض جاريش، ومع استئناف الحكم، ثم تعديل الحكم إلى الحبس ٣ شهور. وكان قد نجا في أغسطس ١٩٠٨ من قيمة إهانة وزارة الحربية بإقامتها بارتكاب مدبرة مثل مدبرة دنشواي في بلدة الكاملين السودانية بإعدامها لـ ٧٠ رجلاً، وحكمها بالسجن المؤبد على ١٣ آخرين، وقضت المحكمة برئاسة الشيخ عبد العزيز جاريش من التهم الوجهة إليه. لكنه لم ينج سنة ١٩١١، من المحاكمة لكتابه مقدمة كتاب " وطني " للشيخ علي الغاياني، أحد محرري اللواء وأحد مناضلي الحركة الوطنية، وحكم على جاريش بالحبس ثلاثة أشهر أخرى فلذها فعلاً.

— محمد فريد: الزعيم الوطني، سجن مرات عديدة لأسباب سياسية، منها إقام الخديو له محاولة اغتياله، هنا حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر في قضية نشر " الغاياني "، وكان فريد أثناء المحاكمة في رحلة إلى أوروبا، ونفذ الحبس عقب عودته من أوروبا.

— توفيق دياب: صارت السياسة أشد عنفاً لؤدنى صدامها مع السلطة بقيادة سعد باشا زغلول رئيس الوزراء حينها إلى محاكمة رئيس ومدير تحريرها حافظ عطيفي ومحمد حسين هيكل والصحفي توفيق دياب عام ١٩٢٤ أمام محكمة الجنايات بتهمة نشر مقالات تتضمن إهانة هيئتين نظاميتين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب .. وانتهت المحاكمة بتوقيع غرامة ٣٠ جنيهاً على هيكل وبراعة عفيفي ودياب.

وفي ١٩٣٢ فجر الصحفي توفيق دياب قبلةً سياسية وصحفية أطلقها على صفحات جريدته، متهمًا رئيس الوزراء صديقي باشا بإعطاء

تعليمات سرية " مكتوبة " إلى مأموري أقسام الشرطة في الأقاليم المختلفة لتزوير الانتخابات لصالح مثلي حزب الشعب الذي يرعاه، وكنت إحالة توفيق دياب إلى المحاكمة في قضية عرفت باسم قضية الخطابات المرورة إلا أن المحاكمة قضت ببرأته، وبعد طعن النيابة العمومية ألغت محكمة النقض البراءة وحكمت على دياب بالحبس ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

— عباس محمود العقاد: عام ١٩٣٠ كتب العقاد، ثم ارتفع صوته من تحت قبة البرلمان صرخاً: إن الأمة على استعداد لأن تسحق أكبر رأس في البلاد بخون الدستور ولا بصونه. وكلفته هذه العبارة الشجاعة تسعة أشهر سجنًا بتهمة العيب في الذات الملكية.

— جمال فهمي: أقيم عام ١٩٩٨ بإهانة الكاتب ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى.. وفيها كان مدير التحرير جريدة الدستور في إصدارها الأول. — عمرو عبد الحادي: سجن ثلاثة أشهر في نفس العام أيضا بتهمة سب وقذف ثروت أباظة، الذي وقع وقفا العديد من القضايا ضد عدد كبير من الصحفيين، منهم جلال عارف الذي انتخب بعدها نقيباً للصحفيين.

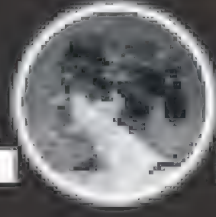
— مجدي أحمد حسين، محمد هلال، صلاح بسديوي: صدرت ضد مجدي عدة أحكام بالحبس في قضايا رفعت ضده منذ توليه رئاسة تحرير الشعب عام ١٩٨٥، أولها عام ١٩٩١ ثم بسبب اتهامه لعدد من المسؤولين بالقساد ثم عام ١٩٩٣ بذات التهمة، وأيضاً عام ١٩٩٨ بسبب حلة صحفية ضد وزير الداخلية السابق حسن الألفي مع زميله بذات الجريدة محمد هلال، وفي عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - زامله الصحفي بالجريدة صلاح بدوي في المحاكمة والحكم عليهما بالسجن لمدة عامين بتهمة سب وقذف وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، فيما عرف بقضية السيدات المسجورة. ونفذ العقوبة فعلاً في بدايات الألفية، وفي ذات القضية اكتفت المحكمة بتعريض راسم الكاريكاتير عصام حسني ٧٥٠٠ جنيه . المفارقة أن القضاء أكد قبل عامين صدق الحملة التي خاضتها جريدة الشعب ضد يوسف والي.

♦ فاطمة شعبان

— مصطفى ومحمود بسكري: رئيس ومدير جريدة الأسبوع، حكم عليهما بتهمة سب وقذف محمد عبد العال رئيس حزب العدالة، وقبض عليهما لتنفيذ الحكم، يونيو ٢٠٠٣، ويسعد يومين أمر النائب العام بتعليق تنفيذ العقوبة حين الفصل في الطعن الذي تقدم به محكمة النقض. وحالة الأخوين بكري أعرب من حالة مجدي حسين وصلاح بسديوي، فمحكمة أمن الدولة قضت قبل أيام فقط من بدء التنفيذ بصحة الإقامات التي وجهها مصطفى ومحمود لعبد العال، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات مع الشغل، وتعريضه ٤٠ ألف جنيه، وفصله من موقعه كرئيس للحزب ومن رئاسة مجلس إدارة (الوطن العربي) الناطقة باسم الحزب.

— إبراهيم عيسى: في ٩ أكتوبر ٢٠٠٨ أصدر الرئيس مبارك عفوًا رئاسيًا عنه، بعد صدور حكم فائي ضده، قبل عيد القطر الأسبق، بالسجن شهرين مع النفاذ، على خلفية ما عرف عنها بإشاعة أخبار كاذبة عن مرضي الرئيس.

معتقلات ورقيب جالس، في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، دخل العديد من الصحفيين " المعتقل "، لكن على خلفية انشغالهم السياسية . ففي عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ثم أنور السادات، تغيرت وآليات ملا حقة الصحفيين بسبب كتاباتهم، فالرقيب منذ هزيمة ١٩٦٧، يجلس بجسده وبشكل قانوني / رسمي في مقر الجريدة، وبالتالي لم تمر " جرائم صحفية " تقود من تكتبيها إلى السجن، مع ذلك كانت هناك عقوبة فريدة.. هي النقل إلى جهات غير صحفية .. أكثرها سخية وألأ.. إلى شركة باتا لصناعة الأحذية . عقوبة النقل تكررت في نهاية حكم عبد الناصر وبداية حكم السادات.



الناشر هشام قاسم : لا حرية لجريدة ليس لها سياسة واضحة .. أو تخسر مالياً

◆ انتصار صالح



هشام قاسم

وقف وراء تجربة إصدار المصري اليوم كأول جريدة خاصة، كر بعدها خيط يوميات غير ملائح الصحافة المصرية .
دائماً يتحدث الناشر هشام قاسم عن أرساء مفاهيم عصرية لاستقلال صاحبة الجلالة ومهنياتها، وراءه تجربة إصدار مجلة (كايرو تايمز) بالإنجليزية وأمامه مشروع جديد ليومية (مستقلة) . وبعد استقالته من المصري اليوم كثر الحديث عن رقابة الملاك . قاسم . هو رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهو أيضاً مستشار الاتحاد العالمي للصحف، ويرى أن الضمانة الأولى لتحقيق صحافة مستقلة هي أن تكون عبر مشروع اقتصادي مربح .. مثل أي صناعة لها قواعد المهنة الخاصة بها.

تحدث عن الاستقلال كثيراً، فسألته عن العلاقة بين حرية الصحافة واستقلالها ؟

بدون الاستقلال المادي لأي مؤسسة صحفية لا توجد حرية لها . ببساطة إذا كان الممول دولة أو حزب أو مجموعة مصالح سيدخلون في السياسة التحريرية . استقلت منذ عشر سنوات على مفهوم استقلال الصحافة ومازلت معنياً به . إذا أردنا صناعة صحافة محترفة لها مصداقية . فيجب أن تكون عبر مشروع اقتصادي مربح، له مهارات وقدرات إدارية تسمح بذلك ، وينسحب مفهوم الاستقلال ليس فقط عن الدولة وجماعات المصالح والأحزاب .. لكن أيضاً عن الملاك / المساهمين .

ماذا عن الاستقلال عن مجلس الإدارة ؟

هذا مفهوم خاطئ، لأن دور مجلس الإدارة هو حماية سياسة الجريدة . الأصل في الصحافة عالمياً هو الشركات المساهمة، مع استثناءات محدودة مثل البي بي سي، شركات تضع خطاً محدداً للجريدة كمشروع، مثل صحيفتي " ذا

صن " و " الفاياننشال تايمز " .. الأولى معنية بالفضائح والتنمية والثانية تفسر السياسة بالاقتصاد ، لا يجوز أن يأتي رئيس تحرير جديد للفاياننشال يحاول رفع المبيعات بالإقتراب من خط "الصن" ، إلا بقرار من جمعية أصحاب الأسهم الذين أشتروا بناءً على خط محدد للجريدة . مجلس الإدارة هنا مهمته مراقبة الجودة عبر الناشر / العضو المنتدب، فلا يأتي رئيس تحرير ليفعل ما يشاء بحجة حرية الصحافة، ولا يحدث العبث الذي نراه يومياً في صحافة تدعي أنها مستقلة وتوضح بالمصالح والمعارك الشخصية.

هل حققت ذلك في المصري اليوم ؟

طلب مني المؤسسون المشاركة كخبير في تأسيس الصحيفة، مقابل حصة اثنين ونصف نزلت لواحد وربيع في المائة مع رفع رأس المال. اشترطت عدم التدخل في عملي، فكان دوري كناشر وعضو منتدب الحفاظ على سياسة الجريدة . عندما بدأت ضغوط ناعمة واجهتها، ومررت بخلافات كثيرة لإصراري على الاحتكام إلى ثوابتنا كجريدة خبرية تستهدف

أن تصبح سجلاً ترجع إليه مستقبلاً لمعرفة ما كان يجري . كان أسلوبها جديداً على القارئ، فحين لا نشتم .. نعارض في السلبات ونحبي الإيجابيات، فكان أسلوبها مريباً للبعض في البداية . بدأت الخلافات مع التحرير مع أنور الهواري بخروجه عن المفاهيم المتفق عليها فلابد أن تستقل عن أهواء رؤساء التحرير وأفخر بأنني حتى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ تاريخ استقالتي، تصديت لكل محاولة لمخالفة القواعد المهنية . هذا طيخته على نفسي قبل الآخرين ومنعت أي تدخل للمصري اليوم في الرد على حملات مصطفى بكري ضدني في " الأسبوع " والقضايا، لأن القارئ يشتري الجريدة ليقرأ مادة صحفية لا أخبار معركتي مع بكري .

ليس غريباً التفكير في صحافة مستقلة يملكها رجال أعمال، كأفراد لا كمساهمين، لكل منهم مصالحه ؟

استقلت من " المصري اليوم " خوفاً من ذلك ، ورفضت ضغوطاً كثيرة من الملاك وزملائي للعودة . استقلت لأنني فركت أني سأشارك في نقل الإعلام من ملكية ثمونية للدولة إلى ثمونية رجال الأعمال، وأنا أصلاً أرفض ملكيتهم للصحافة .. للأسف كل الإعلام الجديد من صحافة وفضائيات مملوك لأفراد، ولا توجد شركة مساهمة، لتجد بين أعضاء مجلس الإدارة من يتدخل في تعيين الصحفيين وفي قرار النشر .

وما هو البديل لإنجاز صحافة مستقلة ؟

تفتيت رأس مال المؤسسة قد يمثل ضمانة جيدة . هذا ما أعمل عليه في مشروعي الحالي، أسعى لجمع ٣٠ مليون

جنه كراس مال لجريدة يومية، بشرط ألا يتجاوز نصيب أي مساهم ١٠ % أعمل على صيغة " مصنع المحسني " ، لتصبح الجريدة قاعدة على التعامل مع الخبر بمختلف الوسائط التكنولوجية، فمع التطورات المبهرة في تكنولوجيا الاتصال لم تعد مهمة الصحيفة الأخبار التي تفوق عليها الإنترنت .. ساحباً الجزء الأكبر من إعلانات الصحف . مشروعي تقديم صحافة استقصائية عبر ما يعرف بفرقة الأخبار المدمجة، ومنها بوجه الديسك المركزي الخبر للنشر والمتابعة في الوسائط المختلفة .. وتقديم الإضافة .. لقارئ عرف الخبر بالفعل من الفضائيات والإنترنت . وظيفة الصحيفة الورقية اختفت ، وإن لم تدرك هذا ستتلاشي أمام المنافسة الشرسة من الوسائط الإعلامية الأخرى .

هناك رقابة العن .. كيف تواجهها ؟

بأن أصبح مشروعاً ناجحاً مهنياً له مصداقيته وشريحته من القراء . في تجربة المصري تمسكت بقاعدة أن من يأتي بإعلان يفصل، على المدى الطويل البعض لن يلتزم وسيخرج من السوق، لأن الناس حين تقرأ ستلتقط تزييف الحقائق في جملة تحولت إلى إعلان، وينسمع تعليق : " الفتة استقلت " ، القارئ يعرف ويأخذ موقفاً .

ما الصيغة التي تضمن مراقبة الأداء داخل الجريدة ؟

لائحة الجريدة وسياسة التعيين وتعريف الخبر بالنسبة لهذه المطبوعة تحديداً، وضوح الخط العام والأولويات، والقسم المهنية تعدد المسار ويتبقى السير فيه ، وعندما تخالف الأسس المهنية بوجهك السوق نفسه الذي يطرد المخالف

الذي فقد مصداقيته عند الجمهور. أيضاً للقانون المدني أن يتعامل مع حالات مثل استغلال الأطفال في محتوى جنسي، والحث على الكراهية والتفرقة العنصرية. خارجنا سنجد صحافة التنمية لأشياء جزء أصيل من صناعة الصحافة ولها قارئها.

إذا كان هذا هو هدفك من البداية لماذا بدأت بمجلة بالإنجليزية؟ درست الأدب الإنجليزي، ومارست لفترة الترجمة وتقديم خدمات صحفية لصحاف ومراسلين أجانب، ومنهم تعلمت الكثير من معايير احترام المهنة. ولأن القاهرة عاصمة كبرى بها جالية عريضة من الأجانب، أصدرت "كايرو تايمز" لأشخاص الأهرام ويكلى كمجلة مستقلة عن الدولة وبعد سنة واحدة اشتبكت مع الحكومة وبدأ التصديق بتهديد المعتنين حتى وقعت في أزمة مالية فأغلقتها بعد سبع سنوات في ٢٠٠٣.

مع تجربتك في الإصدارين بالعربية والإنجليزية أيهما يتعرض لضغوط رقابية أكبر؟

صفوت الشريف عائب ساويرس لأنه يضع إعلانات موبيل في المصري اليوم.. فالمعتنون هم السيف الذي يسلط على الصحافة المستقلة. عامة الضغوط أكبر على الإصدار بلسغة اجنبية، ذات مرة قال لي الرقيب: "بالعربي النحوازي ما اتوا عايزين.. لكن مطبوعة الإنجليزي المراسلين والأجانب يبقروها.. دول اللي بهمونا". كانت الرقابة أهم مشاكل المجلة، أول سنة كنت أسلم النسخ ونتفاوض فيما يريدون حذفه، ثم قبض على صحفي ومصور أثناء تغطيتهما ندوة وتعرضا للإهانة، قدمت شكوى.. فلم يبت فيها، فقررت نشر ما حدث كالتزام ضمير ضد نظام يتوحش، فقرروا مصادرة العدد.. لكنه بالغلط نزل السوق وسعدنا توسعت الرقابة في الحذف والتصديق، وعندما أوقفوا الطبع بالمنطقة الحرة.. طبع في قبرص، فكانوا يصادرون العدد في المطار. عثت مع المجلة أياماً صعبة، لكن ما دمر التجربة تهدد هم للمعتنين فدخنا في أزمة مالية عنيفة قضت على التجربة.

هل ما تزال الرقابة بنفس الضراوة؟

هذه القضية تكاد تنتهي، أي مطبوعة تحصل على ترخيص طالما استوفت الشروط، أيضاً لم تعد الرقابة ذات معنى مع التطور التكنولوجي سواء في النت أو المحمول.

هل أثر نشاطك السياسي سواء في المنظمة أو الغد على تجربتك مع الصحافة؟

حرصت دوماً على الفصل بين عملي المهني ونشاطي السياسي، مثلاً نشرت في الكايرو تايمز موضوعاً ينتقد أداء نشاط حقوق الإنسان قاطعني بسببه الكثير من زملاء عملي الحقوقي، وفي المصري اليوم أثناء الانتخابات الرئاسية أجرينا حواراً مع حسنى مبارك ومع نعمان جمعة وتأخر علينا إيمن تور فكان الحوار سينشر يوم الانتخابات وهذا يعتبر تزكية للمرشح فرفضت نشره، وكنت حينها نائب رئيس حزب الغد، لكنني قررت تجميد نشاطي السياسي حتى للنقاد من مهنة النشر قد أعود مستقبلاً أو لا أعود، فقد خدمت بما يكفي في العمل السياسي والحقوقى، سأنفرد السنوات العشر القادمة لمشروعي الصحفي.

هل ترى مستقبل للصحافة الحزبية؟

انتهأها مسألة وقت، حدثت انهيارات كبيرة في توزيعها مع ظهر صحف خاصة، لأن ثنائية صحافة الدولة والصحافة الحزبية ستخفي مع ظهور الصحافة المستقلة والخاصة والشركات المساهمة، لا أؤمن بصحافة تحاول توجيه الرأي العام نحو ما يخدم مصالح ناشرها، سواء أشخاص أو أحزاب، فلابد أن يكون للمؤسسات الإعلامية خطها الواضح كمدرسة صحفية لها اختياراتها المساسية.. ليس خدمة لحزب أو كوسيلة لركوب السلطة.

المدونون وصحافة الانترنت... هدف جديد.. لقيود قديمة

عمر الهادي

الأوضاع الداخلية من شأنها إضعاف هبة الدولة واعتبارها "الوالة الثانية طالت جماعة الإخوان، عندما قررت نيابة أمن الدولة العليا في مصر احتجاز ١٢ من قادتها بحفاظة الموقية ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وتضمنت لائحة التهمين عدداً من القائمين على موقع "نفاذ مصر" على الإنترنت، وأقيمت مذكرة التحريات الجماعية بـ "استغلال شبكة الإنترنت للمخاطبة بين عناصرها ونشر وبث المواد التي تتعلق بالجماعة وأخبار قادتها ونقل التكيلفات فيما بينها". ومع إدراك السلطة لخطورة الإنترنت وتأثير استخدامه على ما تسميه "هبة الدولة"، لم تكف الحكومة بـ "جرعة" النشاط إلى الأقسام

والحاكم، فبدأت عام ٢٠٠٤ في تطبيق تقنيات للمواجهة الإلكترونية، فتم سحب موقع جريدة الشعب التي لجأ أصحابها لإصدارها إلكترونياً بعد وقف إصدارها الورقي وتجميد حزب العمل التابعة له، كما تعرض لل سحب موقع جماعة "الإخوان"، وموقع جريدة "البيان العربي"، وهي التقنية التي استعملت الحكومة في استخدامها بعد ذلك لسنوات في مرات متفرقة مع مواقع معارضة لكن دون جدوى، إذ سرعان ما تجاوزتها بسرعة



كانت نسبة من يملكون جهاز كمبيوتر ١٥٥٪ فقط من السكان، اعتقلت "مباحث الآداب" شهدي نجيب سرور - لعل الشاعر الكبير - بعد إقامة بحايمة قصيدة العامة المعروفة بـ "الأميات" التي كتبها والده الراحل، ونشرها على شبكة الإنترنت، قبل أن تصدر محكمة جرح السيدة زينب في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ حكمها بإدانة شهدي وجه سنة مع الشغل، الحكم الذي ألغته محكمة الاستئناف، لكن بعدما كانت الأجهزة الأمنية قد عاقت

النشاط على إيجاد طرق تقنية لتخطي الحجب ونقل محتوى المواقع المحجوبة إلى عناوين جديدة.

في أواخر ٢٠٠٤، مع إطلاق حركة "كفاية" المعارضة لـ "قذيف" حكم الرئيس حسنى مبارك أو "الفرير" لتجلى جمال، وظهر موجة "حراك سياسي" وظواهرات غير مسبوقة، تزامنت مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتغير طريقة اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى

عادة ما ينظر إلى قضاء الإنترنت بوصفه واقعاً "افتراضياً" محرراً من قيود السلطات وبعيداً وعسف القوانين الجائرة، ما يجعله بالضرورة مساحة "منازية" حرية الرأي والتعبير وفرصة لممارسة صحافة جديدة لا تخضع لقوانين النشر ولا تخضع إليها أيدي الرقابة والترصين.

فهل كان هذا ما حدث في مصر منذ دخلتها خدمات الشبكة العنكبوتية عام ١٩٩٣ وبدأت الصحافة تدريجياً باستخدامها، سواء كمصدر للمعلومات أو وسيلة نشر وذيفة لإصدارها الورقية، أو حتى بديلاً عن الورق تجنباً لتفقات الطاعة وقيود الترخيص والعمل على الأرض؟

إجابة السلطات عن هذا السؤال جاءت مبكراً، عام ٢٠٠١، وبمينا

كانت نسبة من يملكون جهاز كمبيوتر ١٥٥٪ فقط من السكان، اعتقلت "مباحث الآداب" شهدي نجيب سرور - لعل الشاعر الكبير - بعد إقامة بحايمة قصيدة العامة المعروفة بـ "الأميات" التي كتبها والده الراحل، ونشرها على شبكة الإنترنت، قبل أن تصدر محكمة جرح السيدة زينب في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ حكمها بإدانة شهدي وجه سنة مع الشغل، الحكم الذي ألغته محكمة الاستئناف، لكن بعدما كانت الأجهزة الأمنية قد عاقت

شهدي على إطلاق قصيدة لا تروق للسلطة في قضاء الإنترنت. ومع اتساع دائرة مستخدمي الشبكة من المصريين، شهد عام ٢٠٠٣ واقعين أقم فيهما معارضون للحكومة، الأولى نظرها محكمة أمن الدولة العليا طوارئ والتهم فيها المهندس أشرف إبراهيم وآخرون فيما عرف بقضية "الاشراكيين الثوريين"، حيث أقيمت مذكرة التحريات إبراهيم بأنه "أذاع عمداً في الخارج عن طريق الإنترنت أخباراً كاذبة عن



" إعلاناً لبدء عصر " الشبكات الاجتماعية " في مصر، لتحصول إلى مساحة للجدل السياسي بمشاركة الجميع... حتى الحزب الوطني الحاكم، ويعقد من خلاله جمال مبارك، أمين السياسات بالحزب ومقره شقة الرئاسة، لاجتماع لقاءات مطبوعة مع الشباب.

وبينما ينتزع الصحفيون والشعبيون مزيداً من مساحات الحركة، لا توقف الأجهزة الحكومية عن محاولة تكميلهم باستخدام ترسانة برسانة القوانين القديمة لنسبها، وتسعى لإدانتهم ليس فقط بناء على ما يكتبونه، بل حتى بناء على تعليقات القراء الجاهلين على مدوناتهم، ففي ٥ سبتمبر ٢٠٠٩ استدعى مكتب مكافحة جرائم الانترنت التابع لوزارة الداخلية المصرية، الصحفي خالد البلشي - رئيس تحرير يومية السبيل المولفة عن الصدور - للتحقيق معه بشأن محتوى تعليقات نشرها مجهول على مدونته.

وقال البلشي إنه دعي لحضور تحقيق " غير رسمي " بعدما تلقى مكتب مكافحة جرائم الانترنت بلاغاً من مسئول بإحدى شركات القطاع العام حول اتهامات بالفساد وإساءات شخصية كتبها مجهول تعليقاً على تحقيق صحفي نشره البلشي في صحيفة الدستور وأعاد نشره على مدونته الشخصية قبل أكثر من عامين.

ومع تطور تقنيات " ويب ٢.٠ " وظهور الشبكات الاجتماعية ومواقع التدوين المصغر، فإن كشف الحقائق وتوثيق الانتهاكات بات أسهل بكثير مما مضى، وأصبحت رسالة نصية قصيرة أو صورة يرسلها مدون من موقع حدث بمدينة نائية قادرة على الوصول إلى الملايين في كل مكان خلال ثوان، كما فعل ناشطو موقع " تويتر " الإيرانيون الذين أصبحوا عين العالم على ما رى في بلادهم من قمع الاحتجاجات على نتيجة الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠٠٩، بعدما منعت السلطات وسائل الإعلام من تغطية الانتهاكات ضد الناشطين وقطعت الاتصالات لعزل إيران عن العالم الخارجي.

صحيح أن السلطة وجدت في الانترنت مساحة جديدة لقمع حرية الرأي والتعبير، وحتى مصدراً للمعلومات وأداة للتجسس وانتهاك الخصوصية، إلا أن تطور تقنيات " ويب ٢.٠ " أن المصمم ربح بالتأكيد صحافة شعبية قادرة على بث أصوات وأفكار مغايرة، في قضاء تم تصميمه ليبقى بعيداً عن السيطرة مستعصياً على والتدجين، قادراً على إنتاج آليات لتحرير مساحات جديدة واسترداد ما يفقده منها.

وبينما تستعد مصر لموسم سياسي صاخب عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ يشمل انتخابات مجلس الشعب، والانتخابات رئاسية من المرجح ألا يشارك فيها الرئيس مبارك، وربما يشهد تعديلاً دستورياً جديداً، يبدو أن " صحافة المواطن " ما زال مقدراً ما زال مقدراً لها أن تقوم بدور كبير في التعبير عن التغيرات والقوى الجديدة في المجتمع، في ظل تأخر الإعلام التقليدي والحفاظ على مقفه.



مباحث قسم بولاق الدكرور، الذي قضى في السجن ٣ سنوات، بعدما أدانته محكمة جنايات الحيزة وأيدت الحكم محكمة النقض، والضحية هو السابق عماد الكبير، الذي تم الكشف عن شخصيته بعد تحقيق أجراه الصحفي بجريدة الفجر كمال مراد، لتصل الجريمة إلى المحكمة ويتابع المدونون جلساتها التي استمرت عاماً كاملاً حتى الحكم في القضية، والتي توالى بعدها ظهور ما عرف بـ " كليات التعذيب "، ووجد العديد منها طريقه إلى ساحات القضاء، ليقتل ضباط التعذيب حصانة فتعصروا بما لاتملكه القانون، وتحتس هذه الممارسة نسباً في مقار الاحتجاز، على الأقل ليس بينما يتحول أحدهم في الجوار حاملأ هاتفه لضمول " أبو كامرا "، الجهاز الذي أصدرت وزارة الداخلية لاحقاً قراراً بمنع المواطنين من اصطحابه داخل أقسام الشرطة، في محاولة لمنع " التصوير " بدلاً من التعذيب نفسه لكن القضاء سرعان ما ألغى قرار المنع لكن الداخلية استمرت في تطبيقه عملياً.

تعرض عشرات المدونين لمضايقات وانتهاكات عديدة، واحتجز بعضهم أكثر من مرة، خلال هذه الأنشطة، إلا أن الإنكاسية الأكبر جاءت في ٢٢ فبراير ٢٠٠٩ حينما أصدرت محكمة جناح محرم بك بالإسكندرية حكماً بسجن المدون كرم عام ٤ سنوات، ٣ سنوات بسببته " إهالة الإسلام " وسنة " لإهانة الرئيس " ثم صدر حكم آخر في يونيو ٢٠٠٩ بتعريض المدون ناصر مبروك صاحب مدونة " الحقيقة المصرية " ٤٠ ألف جنيه، بعد اتهامه شركة " ترست للكيماويات " بمحاولة بيع سميذ بالقاء مواد كيماوية في بحيرة المروة وقناة السويس، رغم نشر مبروك لقيامه مدعماً بالصور وتحرك عدد من أعضاء مجلس الشعب للمطالبة بمحاسبة الشركة.

مساحة جدل سياسي

وبين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ كانت المحطة الأهم في أبريل ٢٠٠٨، مع النجاح الجزئي لما عرف بـ " إضراب ٦ إبريل "، الذي بدأ من موقع " فيس بوك " الإلكتروني كدعوة لإضراب عام لشعب مصر، تضافاً مع إضراب عمال مصانع عزق الخلة، وكانت تغطية أحداث قمع المظاهرات في المحلة الكبرى والقاهرة ونشر صورها على موقعي

يوم عيد القطر، في ظل غياب أمني، اهتمت الصحف والقنوات الخاصة بشهادات المدونين، فيما قابليها وسائل الإعلام الرسمية والصحف القومية بالإنكار والتشكيك والدعوة لخاسية مروجي " المظاهرات ".

واختزل مصدر أمني مسئول الواقعة في أنه " أثر على موقع الوعي المصري عبارات وصور من شائفاً لم صحت أن تبث الرعب بين المواطنين وحقيقة الأمر (...) تم رصد شخص بالانتماءات الإنشائية على موقع إلكتروني وقد شوهد يلتقط بعض الصور الفوتوغرافية من أمام دار العرض التي تقع بالقرب من محل إقامته ومن المحتمل أن يكون وراء الشائعة لبث الرعب بين المواطنين وتزعزعة الثقة على أرض مصر "، إلا أن وسائل الإعلام الحكومية والأجهزة الأمنية لمسيها سرعان ما اعترفت عندما تكررت الظاهرة في العام التالي، فقط لأن وزارة الداخلية كانت هناك واعتقلت العشرات من المتهمين بالحرش.

كليات التعذيب

وتم بنه عام ٢٠٠٩ حتى طرح المدونون في ديسمبر ألف الأكر عطورة، والذي قشلت وسائل الإعلام التقليدية في الكشف عنه بنفس الكفاءة .. " التعذيب ".

نشر محمد خالد صاحب مدونة " دماغ ماك " وائل عباس، تسجيل فيديو يظهر قيام ضابط شرطة بتعذيب أحد المواطنين بإدخال عصا خشبية في دبره، بينما يصور أحد زملاءه المشهد إمعاناً في إذلال الضحية.

الأديب المصري يوسف إدريس :
كل الحرية المتاحة في العالم العربي لا تكفي كاتباً واحداً.

وليعلم الجميع أن " بولاق مفيهاش راجل " كما قال الضابط نفسه في التسجيل، كان هذا هو النقيب إسلام نبيه عبد السلام عوض، معاون

الانتخاب المباشر، ثم انتخابات الرئاسة لانتخابات مجلس الشعب، يبدأ واضحاً أن فئة لاعباً جديداً انضم إلى مساحة " الميدان " في مصر ... المدونون "

مثل الملفات من المدونين الشباب ما يشبه جبهة إعلامية واسعة لدعم الحراك السياسي والدفع باتجاه التغيير المنشود، شارك الكثيرون منهم في مظاهرات الشوارع، ووضعوا على مدوناتهم صوراً ولقطات فيديو، غالباً ما تسجل انتهاكات واعتداءات أمنية، أو مظاهر تدخل تروير خلال الانتخابات، كما هو حال وائل عباس، أحد أشهر المدونين المصريين وصاحب مدونة " الوعي المصري "، ومن لم يشارك بنفسه كان يقوم بنشر دعوات التظاهر وبيانات الاحتجاج، يوقع العرائض، ويضع في مدونته " بالرات " أو لافتات تعلن موقفاً سياسياً أو تطالب بالإفراج عن زميل معتقل، ومع الوقت بدأ المدونون - في غرك معاكس - بإطلاق دعوات للتظاهر والاعتصام في مناسبات مختلفة، تبعتها آخر كانت السياسية الناشطة على الأرض.

صحافة المواطن :

ومع انتهاء عام " الحراك " بـ " التمديد "، كان على جماعات المدونين الناشئة أن تبحث عن دور جديد، وهذا ظهر في " صحافة المواطن ".

صباح الأول من يناير ٢٠٠٩ كانت وسائل إعلام عالمية تبث صوراً التقطتها المدونة نورا يونس، لما حدث في اليوم السابق بميدان مصطفى محمود بحي الهندسين، وعرف بـ " مذبحة اللاجئتين السوداني "، حيث استخدمت قوات الأمن القوة لقمع اعتصام مئات اللاجئتين السودانيات، ما أدى إلى سقوط أكثر من ٢٠ قتيلاً بينهم . اعتصمت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان على شهادة نورا وصورها في تسليط الضوء على الجريمة والطالبة بمحاكمة المسؤولين عنها.

وفي أبريل، من العام نفسه، نشر هشام صاحب مدونة " حمار القصر "، شهادة أخرى لا تقبل أهمية رصد فيها أحداث الفتنة الطائفية والاضتيكات بين مواطنين مسلمين ومسيحيين في منطقة محرم بك بالإسكندرية، حيث يسكن، لتصبح رواية هشام الوحيدة التي خرجت من موقع الأحداث، وتعيد نشرها " الدستور " في ما بدأ علامة على اعتراف الصحافة التقليدية بأهمية الإضافة التي يمثلها الوافدون الجدد.

أما نوفمبر ٢٠٠٩، فشهد تفجير المدونين لقضية جديدة فرضت نفسها على " الأجنحة " الإعلامية، بعدما نشر وائل عباس ومالك مصطفى ومحمد جمال ومحمد الشرفاوي صوراً وشهادات عن وقوع أحداث " تحرش جماعي " بالنساء في شوارع منطقة وسط القاهرة المترددة بالذرة

♦ هاني شكر الله : المصالح الشخصية سوط الرقابة الحديثة.

رصانة (الشروق) .. رقابة ذاتية تحترم الجمهور .

♦ انتصار صالح

في تجربته جمع هاني شكر الله بين المشاركة في قيادة إصدار بالعربية وآخر بالإنجليزية ، الآن هو عضو مجلس رؤساء تحرير جريدة الشروق، وقبلها رئيساً لتحرير أسبوعية الأهرام ويكلي الناطقة بالإنجليزية والآن أيضاً المدير التنفيذي لمؤسسة هيكل للصحافة تزامنت تجربته في الويكلي مع رفع سقف الحراك السياسي في مصر بدرجة كبيرة، وتمسك هو بحق القارئ في المتابعة، ودفع ثمن موقفه بالعزل من منصبه .



الرقابة الذاتية، مرادف للجمهور نفسه . لغرب من العام علي صدور الجريدة، ولم تعرض لمشاكل رقابية، صحيح أننا أقل من جرائد أخرى في الهجوم علي الرئاسة لكن في مقالات الرأي مساحة الحرية مفتوحة . أيضاً حرية كاملة في طرح قضايا كبرى كترشيح البرادعي لانتخابات الرئاسة، كنا من لجرائدها وواصلنا متابعتها بشكل مكثف .

في تجربة الويكلي، كان هناك إدراك من البداية أننا نطالب قارئاً مختلفاً اعتماداً على صحافة حرة . وكان إبراهيم نافع يدرك أن الويكلي يحتاج مساحة حرية أكبر - من باقي مؤسسة الأهرام - ليكتسب المصداقية لأنه مترجم للأجانب لا للمصريين الذين يقرأون بالإنجليزية ، أخذنا مساحة الحرية المتاحة لنا كجريدة جديدة ودفعنا في توسيعها لأقصى حد، فكان هامش حرية سياسة الويكلي يتسع بإسطنبول . مع الوعي بأن هناك سقفاً، فلم نصرف بطريقة هر جاء ولم يأخذنا وهم أننا نصدر في أوروبا أو أمريكا . كنا نعي أننا نصدر عن الأهرام المملوكة للدولة وأن هناك ركباً للمؤسسة له أحياناً انتقادات عنيفة، شخصياً تعرضت لمساءلة عن مقال عنيف ضد الأمريكان ، كتبته عقب سقوط بغداد

نتوقع ذات الحدة لتغطيتكم للحراك السياسي قبل أربع سنوات؟ هذا صحيح لدرجة كبيرة، فمع عام الحراك السياسي ٢٠٠٥ شهدنا حرية سياسية ونشاطاً للمعارضة ومظاهرات في الشوارع في تغطيتنا لها كنا تأخذ أخبار المظاهرات ونصورها صفحة أولى علي سبعة أعمدة، هنا تحولت الميزة التي كنا نتمتع بها كجورنال إنجليزي إلى عيب، خاصة حين توجهت أنظار العالم إلى مصر ومزست ضغوط، ويوش يقول علي مصر أن تفرد المنطقة للديمقراطية كما قادتها للإسلام، ساعها صار الإصدار الإنجليزي أخطر من العربي، بل سمح النظام بمساحة حرية في الداخل للتفريق، في المقابل تصاعدت الحساسية من الصورة المقدمة للخارج، وعندما حاولوا الضغط لتغير سياستنا التحريرية رفضت، كنت تعودت علي المساحة المقترحة، فأقالي مجلس الشوري .

معياد دقيق لسقف الحرية يحتاج صحفيين مروا بإعداد خاص للسير بين حجري . رقابة بيروقراطية وقارئ أجنبي لا يتفهمها؟ الويكلي أسسها حسني الجندي، لم يكن سياسياً، لكنه طمح إلى جريدة جيدة تلزم بمعايير المهنة والكفاءة، كنت معه أنا والزميله موني أنيس وآخرين . بدأنا طاهرين إلى إلحاح تجربة تنمزة عن السائد بالصحافة القومية من حسن الخط أن طالية الصحفيين كانوا حديدي التخرج وتشكلوا في تجربة الويكلي، كما أن القيادات الوسيطة كان لها تجربة مختلفة عن المعاد في الصحافة المصرية .

حصلت الشروق علي الترخيص ثم جهد وعاد ليصرح به، هل هي إشارة رقابة مسبقة من الدولة أم ضغط للحصول علي ضمانات بعدم وجود اقتصاد هيكل بشكل أو بآخر؟

قراءتي أنها محاولة للضغط علي ملاك الجريدة، والإبقاء بأنه منحة وليس حقاً . كانت رسالة تطلب مرعاة ما يرضي الحكومة . ورغم صلات المالك بكثير من رجال الدولة إلا أنها، في التحرير، نأني بأنفسنا تماماً عن علاقته معهم ، لأن لها مساوئها مهيأ .

تحييت الدولة وفاتها بمشركة صحفيين في ملكية الجريدة هل تري أن هذه الصيغة مع ام ضد استقلال الجريدة عن الإدارة؟ ليس لها تأثير، عاليها هناك حرية الصحفي المملوكة لصحفيين، وهي بالتأكيد تدعم الاستقلالية فلا تكون تابعة للدولة ولا رجال الأعمال . رجال الأعمال هم من يتكون التجارب الجديدة صحفياً . وبالطبع هم رقابتهم ، مثلاً نلاحظ مساحة تناقض بين مجلس تحرير كم الذي يميل للمبار والمالك إبراهيم المعلم " حافظ " : ألم يؤدي هذا إلى سياسة تحريرية محافظة؟

لا يمكن اعتبار مجلس تحرير الشروق يسارياً، فهي مقابله أنا وجيل مطر كيبسار وسط ، تجدين عبد العظيم حماد . وسط، وعلي يمينه حسن المستكاوي، لكن من أهم كتابنا فهمي هويدي " الإسلام في الشروق خبطة قديمة، ما يحمينا هو الإصرار علي الاستقلال وعلي ألا نحسب علي أحد لا الحكومة ولا المعارضة، لا الإخوان ولا اليسار . هناك بالطبع تجربة معارضة رغم أننا لسنا جريدة معارضة، لأن هذا هو دورنا الطبيعي أمام القارئ . مثلاً في موقفنا من موضوع البرادعي، وق تغطيتنا للإخوان غرض علي مهنية عادلة، ليس فيها تلاعب كما نرى في صحف مستقلة أخرى .

لكن يظل للعالمك علاقات واسعة بالإخوان فكرياً وعائلياً، أن يتبع هذا أجندة تفرض رقابة ذاتية خاصة؟

الاهتمام بالإخوان ناتج عن كونهم أهم فصل معارض، وبغض النظر عن رؤا الشخصية - مثلاً أنا صدمهم علي طول الخط - هناك ضرورة لفهمهم جيداً وأن يأخذوا فرصتهم كاملة للتعبير عن فكرهم . عامة لا يمكن وضع الشروق في إطار مقولب . مثلاً عبد الله كمال يهاجم أحيانا بالولاء للإخوان وأحيانا لأمريكا . في الشروق نوزع سلطة مجلس التحرير بينهم، هناك طوال الوقت توافقات وحلول وسط ما بين الاتجاهات المختلفة في الصحافة والسياسة .

رقابة حزبية ..

صحف قادت الرأي العام .. وأخري حجمها قادة سياسيون :

● خليل أبو شادي



1956 وحتى ١٩٩٠ كان الحزب هو حزب الجريدة، هي قوته الرئيسية وواجهته للساحة السياسية. إلا أن الأحزاب بعد ذلك تحولت، عبر صفقات مع الدولة، إلى مجرد أوراق كرتونية، وتحولت صحفها إلى جريدة الحزب وليس العكس، ما ساهم في إحكام قبضة الأحزاب على سياسها التحريرية، إلا أنه عاد ليؤكد على حالات استثنائية لجرائد مستقلة نسبياً، استطاعت إدارة تحريرها إمكانيات التعاطي مع صفوف الصحافة وتسيير ديورها، لضمان هامشاً مستقلاً مادياً وتحريرياً نسبياً.

جريدة النشأ رئيس تحرير جريدة الأهالي. قالت إنه لا يمكن أن تطلق على علاقة الأحزاب بالخارج التابعة لها الرقابة، لأن الرقابة الحقيقية على الصحف التي تدعى لها قومية، تأتي من الإدارة المصرية. ويبدو من جديد لصحوة عن الدولة رغم أن القانون إليها يسان تعبر عن كل التيارات السياسية والطبقات الاجتماعية، وهو الوضع نفسه في الصحف الحزبية، لكن الأخيرة تمتلك بعض النزعات الديمقراطية لأنها تؤمن بسياسة الرأي والرأي الآخر. وبالتالي فإن الصحف الحزبية تعبر عن سياسة الحزب وعن الطبقات التي يدافع عنها، والرقابة الوحيدة على الجريدة هي للسياسة العامة للحزب... لا لقادته.

وليسهت النقاش إلى أن للأهالي مجلس إدارة يضم أعضاء من الأمانة المركزية ورئيس الحزب والتحرير، ولا يجوز لأي عضو فيه أن يتدخل في رسم السياسة العامة التي سبق وأن وضعها مع مجلس التحرير على صفحات الجريدة لأنه من اختصاص هيئة التحرير. لكن النقاش رأت أن الخلافات الحزبية مكانها في المشورة الداخلية، مشيرة إلى أن التجمع به

" ليست أكثر من جريدة ومقر". هكذا توصف الأغلبية الساحقة من " ٢٥ حزباً، لا تقم إلا صفتها كمالهكة ومسيطر على جزء فاعل من منظومة صاحبة الجلالة.

ومنذ إعلان المنابر / الأحزاب، نشط دور صحف حزبية، يتابع مشير، إلى درجة قيادة المشهد السياسي. الأهالي، مع الراحل فليب جلاب، الأحرار، مع الراحل محمود عوض. الوفد، مع الراحل مصطفى شادي، الشعب، مع الراحل عادل حسين... ثم ابن شقيقه مجدي أحمد حسين. وأخيراً... العربي، مع عبد الله السناري. وفي المقابل سمعنا عن ملاحظات حزبية داخلية للصحف الناطقة باسمها، وعن ضغوط حكومية على بعضها نجحت كثيراً في تحجيم حرية أقلامها... وقصفت بعضها.

د. عبد الحليم قنديل، رئيس التحرير المشارك لجريدة الكرامة سابقاً، كتب وتحدث عقب استقالته أو إقالته من الجريدة الناطقة باسم حزب الكرامة تحت التأسيس عن خضوع قادة الحزب لضغوط حكومية أبعدته عن منصبه.

قنديل، الذي كانت آخر تجاربه رئاسة تحرير صوت الأمة الخاصة، وصف رقابة قادة الأحزاب على صحفها بأنها أكثر قسوة من رقابة الدولة على الصحف الخاصة والقومية. وأرجع ذلك إلى تبعية الجريدة سياسياً ومادياً للحزب الذي يعين رئيسه هيئة التحرير والمحررين، والاخيران يعبرون من خلاله إلى عضوية نقابة الصحفيين بمزاياها، واستطرد قنديل: من الطبيعي أن يكون مرافقاً قوياً للمادة التحريرية بالجريدة.

وقال قنديل إن علاقة الأحزاب بصحفيها مرت بمرحلتين. الأولى من

المقر الفرنسي دي تو كفيل: الصحيفة ناصح أمين لا يحتاج إلى من يقتش عنه، بل هو يطرق الباب من تلقاء نفسه، ويتحدث إليك يوماً بعد يوم، عما يحدث في الدنيا، دون أن يفقدك الاهتمام بشؤونك الخاصة.



الأنبيب الروسي ليو تولستوي: الصحفي صوت الأمة، وسيف الحق الضائع ونصيرة ومنقذة المظلومين، وشكيمة المظلومين، فهي تهز عن وش القياصرة، وتذكر صروح الظلم.

مثلاً في أزمة الجزائر حسن المستكروي كان مع الهجوم على الجزائر وأما ضده معبراً ألفا معركة وطنية مهيبة، هكذا هناك شد وجذب بين الرأي في معظم القضايا، لكن هناك اتفاق بين التيارات المختلفة على توجه فرعي وعروبي تطلق منه الجريدة.

أبرز وجوه القومية هو الأستاذ هيكل، وارتبطت الشروق باسمه، لكنه اختار المصري اليوم ليخاطب الشعب في دعواته لتشكيل مجلس انتقالي، ليس هذا إشارة إلى أن الجريدة انحازت لموقف محافظ سياسياً؟

هناك اعتبارات في الموضوع، أولها أن المصري اليوم يوزع ثلاثة أضعافاً وهيكل يخاطب الشعب ويريد الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة. الثاني هو اقحام الشروق بالولاء لهيكل، ربما أبعد هذا السبب ذاته. بمنطق التوزيع الم بشر قنصلكم أن السياسة المحافظة تستبعد قطاعاً عريضاً من القراء؟

كان هذا الموضوع وما زال الخلل نقاش في الشروق منذ مرحلة التأسيس، أردنا تقديم جريدة بعيدة عن الإثارة... شديدة الالتزام بأخلاقيات المهنة. قبل الصدور وضعت ميثاقاً أخلاقياً وناقشته فريق العمل في ورشتين، حددنا من البداية أن حملاً الحقيقة... والمساهمة في خلق مواطن يعرف ما يدور حوله بأكثر قدر من العمق واتساع الرؤية، ليأخذ قراره بنفسه بناءً على هذه المعرفة... وألا نتلاعب بآرائه ومثالبه، وهذا يختلف عن الشائع في الصحافة المصرية، ولا يأتي بالقراء سريعاً، لكننا نرى أن هذا الاتجاه له سوق وأن هناك احتياجاً لصحافة ذات مصداقية عالية، رغم ذلك بعد الصدور بدأ دعر التوزيع والرغبة في زيادته، ولا اعتقد أن الموضوع حسم لكن نظل نخدمه نقدم المعرفة هي الاتجاه الغالب... أحياناً نجدين نكوصاً عند، كما حدث في أول ٦ شهور صدور، التي كانت فيها المطوية الصحفية غير واضحة... مرة تجدينا أسوأ من المصري اليوم صحياً ومرة تجدينا محافظين، حتى استقر اتجاه تفضيل الصحافة الرصينة، وأرى أن هذا سينحصر أكثر لأن أي جريدة تحتاج إلى اكتساب مصداقية عند الطبقة المثقفة والنخبة أولاً ومنها تنتشر.



عبد الحليم قدير

أنور أبو سحلي، وزير العدل الأسبق :

أشهر قاض في تاريخ مصادرة الصحف، حتى قيل أنه تفرغ للإجهاز على الأهالي، من عائلة إقطاعية تضرت من الإصلاح الزراعي. أبعده عن القضاء، ليعمل مستشاراً قانونياً لعثمان أحمد عثمان.. وعبره أعيد إلى منصة القضاء مع توثيق علاقة الأخير بالسادات. طارذ أبو سحلي الأهالي في عصرها الذهبي بقرارات مصادرة أسبوعية، وبهجة عدم إنتظام صدورها ألقي المجلس الأعلى للصحافة ترخيصها.

الجراند سواء كانت حزبية أو مستقلة أو قومية.

على الضفة الأخرى يرى سعيد عبد الحالق رئيس تحرير الوفد أن الحزب مهما كانت خلافاته الداخلية يسعى إلى أن تكون الجريدة أكثر استقراراً، لأنها المتحدة بلسانه وأدائه الإعلامية بواصل : وفقاً لتلك الرؤية التي جري عليها العرف، يتم اختيار رئيس تحرير تتفق رؤاه السياسية مع الخطوط العامة للحزب. الوفد، مثلاً، لديه لائحة تنظم علاقته بجريدته، وهي لا تسمح للهيئة العليا للحزب بمجرد التعليق على المادة التحريرية إلا عبر رئيسي الحزب والتحرير. ورفض عبد الحالق آراء تصف الجراند الحزبية بأنها أداة للهيئة العليا للحزب ولا دور لرئيس تحريرها، هو أمر خال من الصحة، مدلاً على ذلك بمقاله عن ترشيح البرادعي للرئاسة والتي تتناقض مع آراء قيادات بالهيئة العليا ومع الموقف الرسمي للوفد في هذه المسألة. ورأي عبد الحالق أن شخصية رئيس التحرير وتمكنه من أدائه وقدرته على المناظرة في سوق الصحافة هي ما يؤهله للاستقلالية النسبية. كما نفى ما تردد عن خلافات بين أعضاء الهيئة العليا للحزب وهيئة تحرير الجريدة حول تغطية أحداث مصر والجزائر، مؤكداً أن الجريدة لم تشهد في عهده أي خلافات سواء مع الهيئة العليا أو الصحفيين



جihad عوده

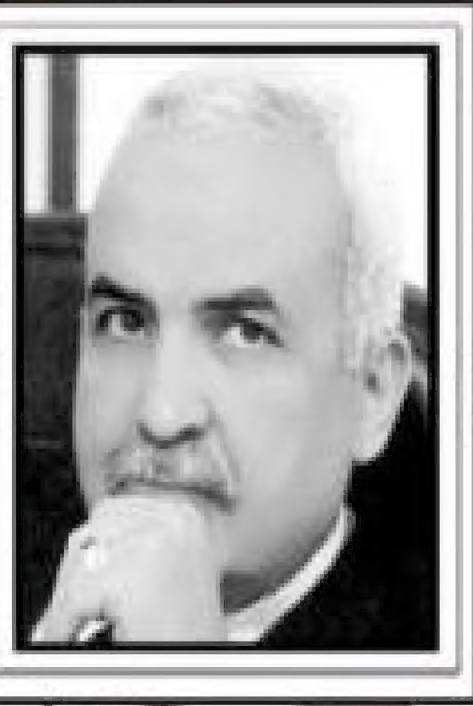


فريدة القاسبي

من جانبه قال عصام شبحه عضو الهيئة العليا للوفد إنه طبقاً للقانون رقم ٤٤ المنظم للأحزاب فإن رئيس الحزب وهيئته العليا أو مكتبه السياسي هو المسئول قانوناً عن السياسة العامة للحزب والجراند التابعة له، ووفقاً لهذا القانون فإن الهيئة العليا التي تضم رئيس مجلس الإدارة والحزب معاً ترسم السياسات العامة للجريدة، ويشرف رئيس الحزب على الخط العام للجريدة، ورئيس التحرير ككل الحرية والاستقلالية في تحويل السياسة العامة إلى سياسة تحريرية وفق قواعد مهنية لا تحتكها الهيئة العليا ولا تستطيع التدخل فيها.

في خندق الحزب الوطني / الحاكم، وصف د. جهاد عودة عضو أمانة الإعلام بالحزب رقابة الأحزاب على جرائدها بـ "القانونية" لأن قانون الأحزاب حمل رئيس الحزب، الذي غالباً ما يكون رئيس مجلس إدارة الجريدة، مسئولية ما ينشر فيها. وأوضح عودة أن جريدة الوطني اليوم لسان حال الحزب الوطني تخضع لأمانة الإعلام عبر رئيس مجلس إدارتها الذي يضع السياق السياسي العام للجريدة لتحويل إلى سياسة تحريرية. يتولى ضعتها والإشراف على تنفيذها رئيس التحرير، الذي يتمتع باستقلالية نسبية. ونفى عودة إنعكاس "ما يشاع" عن وجود حرسين..

سعيد عبد الحالق



قدم وجديد داخل الحزب الحاكم على الجريدة، مؤكداً أنها تدار بشكل توافقي، لتعبر عن سياسة الحزب وتعلي مبادئه.

يقول عبد الله السنائي رئيس تحرير جريدة العربي الناصري، إن رقابة الأحزاب على صحفها لا تعدي إبداء الرأي من قيادات حزبية في المادة المنشورة، دون التدخل في السياسة التحريرية، التي هي مسئولية كاملة لرئيس التحرير الذي اختارته قيادة الحزب بمعايير عديدة، أهمها أن يتوافق مع الخط العام لسياسته.. وأن يكون من عقلاء الحزب، ولا يخضع للخلافات الحزبية التي هي السبب الأساسي في تراجع الصحف الحزبية. ورأي السنائي أن أهم أسباب تراجع الصحافة الحزبية هو تدخل المهام بين رؤساء تحريرها وقيادات الحزب، مدلاً على ذلك بجريدة الوفد التي أوشكت على الانفجار نتيجة خلافات حزبية ساهمت في تراجعها في سوق الصحافة، وآخرها الصراع على تناول الجريدة للأزمة الأخيرة بين مصر والجزائر.

وأشار السنائي إلى أن علاقة الأحزاب بالجراند التابعة لها هي علاقة تبادلية، فإذا ازدهر الحزب تبعته الجريدة، وإذا انقسم وسيطرت عليه الصراعات الداخلية وبالتبعية على الجريدة، مستشهداً بترجع تأثير الصحف الحزبية في فترة الخمس سنوات الماضية نتيجة للاستقطاقات وضعف التمويل.. في مقابل تقدم الصحف المستقلة.

ونفس السنائي بأن الصحافة الحزبية في طريقها إلى الاندثار، نتيجة لتراجع دور أحزاب المعارضة، وغياب الموارد المالية اللازمة بعكس الصحف المستقلة والقومية.

تياران أحدهما يدعي التجمع الموحد والآخر تيار التغيير. وأن الجريدة تعبر عن التيارات بنفس المساحات وبذات الحيادية، بالإضافة إلى أنه من جانبه أوضح عبد الغفار شكر، عضو الأمانة العامة للتجمع، أن هناك نظم مختلفة تنظم رقابة الأحزاب على الصحف التابعة لها، مدلاً على ذلك بالنموذج الذي يعمل وفقاً له حزب التجمع، حيث يتحكم في تحديد الخطوط العامة للجريدة مجلس إدارتها.. إضافة إلى قيادات من الحزب تضع السياسة التحريرية للجريدة اتباعها، كما أن لائحة الحزب الداخلية تنظم سير العمل في الحزب والجريدة معاً، بحيث تقصر هذه اللائحة بأنه لا يجوز لأي فرد بعيد عن مجلس التحرير التدخل في السياسة التحريرية للجريدة.. حتى لو كان رئيس الحزب نفسه.

واقم شكر بعض الأحزاب بغياب الأطر التنظيمية التي يلتزم أن تضبط علاقاتها بجراندها، مستشهداً بالخلافات داخل حزب الغد بين جبهة أمين نور ومصطفى موسى، وأنتجت جريدتين بنفس الاسم.. تعبران عن سياسات مختلفة. وأيضاً جريدة الأحرار، التي المتنافسون على رئاسة الحزب بتجنيبها خلافاتهم وتركها لرئيس تحريرها.

لكن د. حلمي فهمي، نائب رئيس حزب الأحرار، لا يقصّر ذلك على جريدة حزبية دون أخرى، فهو يرى أن الصحف الحزبية خرجت عن سيطرة رقابة التنظيمات السياسية التي تنطق باسمها، لأن معظمها، ومنها الأحرار، فقدت قوتها كحزب مؤثرة، مرجعاً ذلك إلى حزمة متغيرات خارجية وداخلية.. و"العولمة وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة" : لكنه يشدد على أن سوق الصحافة هي العامل الأول والآخر الذي يحكم

عبد الله السناوي : النظام استفد من الأهرام لتعجينها وعاطفها عييد منع الإعلانات عنا

◆ محمد العريان

تصدر يومياً، وتختصر عشرات الآلاف يوماً لمدة سنة أشهر، ولم تكن توزع شيئاً مذكوراً، ولم تعرض إدارة الأهرام على الديون المترتبة ولم تقدم بمنع الطبع، وعندما أصبحت الجريدة أسبوعية ونشطة وتلقى رواجاً بسبب عطفها السياسي المزعج للنظام، خرجت ورقة الديون المترتبة واعترضت الأهرام على حجم المطبوع، رغم أنه - اقتصادياً - إذا وزعت " العربي " أكثر ستكسب الأهرام أكثر، لكنها أداة في يد النظام. ورقابة الأهرام لم تكن معنية بقصد النظام فقط، فقد كانت هناك مواقف مماثلة حين انتقدنا وليس مجلس إدارتها وتحريرها السابق إبراهيم نافع في عام ٢٠٠٣، حين غزت أمريكا العراق وأجرى نافع حواراً مع جورج بوش، فكشفت مقالاً بعنوان السباح في الأهرام. كان نافع في الصين، وأبلغه معاونوه فأوقف طباعة العدد، وطلب دفع ٤٠٠ ألف جنيه كديون متأخرة ودخلنا في مفاوضات لمدة ١٢ ساعة مع نافع للإفراج عن العدد. في مرة أخرى انتقد زميلي محمد حمادة نافع، فجاء خطاب يطلب بسداد الديون إلا أن يطبع العدد. تعرضت " العربي " لمضايقات عديدة، وصلت إلى حد ضرب زميلي عبد الحليم قنديل بسبب انتقاده للرئيس وعائلته.

ترهل النظام المنفست إلى سيناريو التوريث فقط، وهي مثل أشياء كثيرة تخضع لطبيعة فردية مرتبطة بقوة الوزير أو ذعره من تلميحات أمنية بالملح أو المنع، بعض الوزراء كان يرفض الإعلان في " العربي " .. ربما خوفاً من اللوم، وبعضهم يزعج بشدة من عدد ما .. ويوقف الإعلانات، وأحياناً تجد في ذات الوزارة الواحدة مواقف مختلفة مثلاً في عهد ممدوح البلتاجي وزير السياحة الأسبق كانت " العربي " تأخذ حصة من الإعلانات، وفوجئت بالتصالح من البلتاجي قال لي إن عاطف عبيد رئيس الوزارة - في ذلك الحين - طلب منه وقف مدنا بالإعلانات، رداً على حملتنا الصحفية ضد إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق، والبلتاجي صديق أعتز به، ورغم أنه غير عن استنيائه واتزاجه .. طلبت منه إيقاف الإعلانات، فقال إنه سيقفها لمدة شهرين حتى يغادر عبيد الوزارة، ثم تعود مرة أخرى، وحدث ذلك بالفعل، ولكن حينما غادر وزير السياحة أوقفت الإعلانات مرة أخرى على عهد المغربي. أيضاً استخدم النظام مطابع المؤسسات القومية التي تطبع فيها معظم الصحف، لمراقبة المادة قبل التوزيع وتعطيل الطباعة أحياناً. وأذكر أن أمين نور رئيس حزب الغد كانت تشن على جريدته إجراءات عنيفة في مطابع الأهرام، وفي التوزيع وحينما ذهب للأهرام، قال له رئيس المطابع: " والله العظيم نحن لا نفعل بك عشر ما تفعله بالسناوي ". روى لي أمين القصص، مؤسسة الأهرام استخدمت كأداة لحاصرة الجريدة ومنعها من الانتشار، وكان هذا بادياً حينما كنا نطلب زيادة المطبوع طبقاً لحجم إقبال القراء، لكن الأهرام خفضت المطبوع إلى النصف بحجة الديون، و" العربي " هددت أربع أو خمس مرات بمنع الطبع في عهد إبراهيم نافع، لأن النظام كان يدرك أن منع " العربي " من الصدور فضيحة لا يتحملها.

ألم تكن حجة الديون منطوقة؟ لا اعتقد. كان الهدف وضع الجريدة باستمرار تحت الضغط، خاصة بعد تفجيرها ومتابعها لقضية التوريث. هذا واضح، لأن الجريدة كانت

الكتاب والملاء للكتابة عن توريث الحكم، وظهر العدد الذي جاءت به تلميحات عن سيناريو التوريث القادم في مصر، والذي لن يمر بسلام، وحدثت مناقشات في الحزب بسبب العدد وعداء النظام، وفي النهاية تلقيت دعماً كاملاً من ضياء الدين داود رئيس الحزب، وظلت الجريدة تنشر عن سيناريو التوريث أربعة أهرام. ولم يكن أحد يجهر على أن ينتقد الرئيس.

والنظام استخدم كل الأساليب لوقف الحملة، وحاول بكل الطرق قميش دور الحزب وحاصرة والتضييق عليه واختراقه، ونحن اقتنعنا أن هذا نحن ما نقوله، وحصل العصف إلى درجة الاعتداء البدني على رئيس الحزب ضياء الدين داود في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وإسقاطه ومع ١١ ألف صوت انتخاني من أبناء قريته، وأيضاً إسقاط مرشحي الحزب في الانتخابات المحلية رغم أحقية بعضهم في الفوز، وحصلوا بعد ذلك على أحكام قضائية تبت ترؤس التاج لصالح مرشحي الوطني. قيل إنه عقب سقوط الرئيس مبارك في مجلس الشعب زلركم رئيس ديوانه د. زكريا عزمي وحذركم من إفلاق الجريدة؟ هذه معلومات غير دقيقة، الذي حدث في ذلك اليوم العسير أنني اتصلت بالأستاذ ضياء الدين داود وطلبت مقابلته بعد الإفطار .. كنا في شهر رمضان المبارك، وقلت له سننشر الوقائع وسنعالج الحدث بتوسع ومهنية، ولن أسمح بكلمة واحدة تدل على الشتم في المرض، ووافقني على ذلك، وعلمت بعد ذلك أن من زاره في الحزب هو د. أسامة الباز، وأخبرني أن مستشار الرئيس جاء إلى الحزب يدافع شخصي، وأكد أنه لا يحمل رسالة من أحد، متمنياً أن يمر العدد على خير، لأنه لا يضمن ردود الأفعال، اعتقد أنها كانت نصيحة خالصة من شخص له صداقة مع رئيس الحزب.

في الفترة نفسها كانت (العربي) تمر بأزمة مالية دفعت المؤتمر العام للصحفيين لأخذها مثالا للصحف المتعثرة، ثم رأينا إعلانات حكومية، فهل كان النظام يستخدم الإعلانات للضغط عليكم؟

موضوع إعلانات الوزارات لم يكن يخضع لقواعد بعينها، وهذا مؤثر



عبد الله السناوي

مرت جريدة العربي (الناصرية) بعدة مراحل، بين الأسبوعي واليومي .. بين (الهدوء) واختراق كل الأسقف.

بعد تجربة (اليومي) الفاشلة عادت الجريدة التي نلتقي باسم الحزب العربي الديمقراطي الناصري أسبوعية، مكيكة بديون الإصدار اليومي .. ويصدي سلباً في السوق الصحفي، لكنها تدريجياً أصبحت من أكثر الصحف العربية، على حد تعبير صحف ووكالات أنباء غربية غطت صدامها الشهير مع شيمون بيريز، حينما صورته على هيئة النازي. اختارت (العربي) كل الأسقف .. كانت أول من ينتقد الرئيس ونفوذ أسرته .. أول من كشف سيناريو التوريث .. وأول من انتقد شخصيات كانت خطوطاً حمراء قبل الرئاسة .. مثل صفوت الشريف، كانت (العربي) حتى منتصف ٢٠٠٥ ترسي قواعد جديدة في التمرد على قيود الحريات الصحفية، محركاً خلفها الركود السياسي.

قبل تسعة أعوام كان ممنوعاً نقد الرئيس مبارك وعائلته، وحتى بعض رموز نظام الحكم، وكان متفق ضمناً بين الصحف على عدم تجاوز الخطوط الحمراء، ولكن العربي تجاوزت كل الأسقف، وشنت حملة استمرت أعواماً على مؤسسة الرئاسة، هل كان ذلك توجهها حزبياً أم ضرورات تحريرية اتخذت فيها القرار منطوقاً؟

الحقيقة أنه كان قراراً منطوقاً في عام ٢٠٠٠ تولى بشار الأسد رئاسة سوريا، ورغم ثوابها القومية التي تتفق ومبادئ الحزب إلا أننا في مازي تأييد أو نقد توريث الجمهورية، وإيماننا بفكرة الجمهورية شجعنا



منظمة مراسلون بلا حدود التقرير السنوى للعام ٢٠٠٩

منظمة مراسلون بلا حدود دفاعاً عن حرية الصحافة

مصر
مرتبة الدولة من التصنيف العالمي ١٧٢ - ١٤٦
من صيادى حرية الصحافة : كلا
من أعداء الإنترنت : نعم

المساحة ١٠٠١٤٥٠ : كلم ٢
عدد السكان ٧٨٨٨٧٠٠٧ : نسمة
اللغة : العربية

رئيس الدولة : محمد حسنى مبارك، منذ العام ١٩٨١

منذ تسلم حسنى مبارك زمام السلطة في العام ١٩٨١، لم يتراجع عن نية السيطرة على حرية الصحافة كما حرية إعلام المواطنين.

الواقع أن إنشاء أى صحيفة لا يقتضى دعم المجلس الأعلى للصحافة بإدارة رئيس الدولة وحسب، بل أيضاً دعم مجلس الوزراء ومختلف الأجهزة الأمنية. ومع أن القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ يميز لكل حزب سياسى تأسيس منشورته الخاصة، إلا أنه يحق للسلطات، في حال نشر مقالات تشبه "التحديات التى تفس بالامن القومى"، بإقفال الصحيفة والحزب بشكل اعتباطى. وبما أن الحكومة المصرية تملك ٩٩ بالمئة من دور الصحافة، فهى تحتفظ بالسيطرة الكاملة على مطبوعات القطاع برمته، ما يمنحها صلاحية

فرض الرقابة على نشر أى صحيفة فى أى وقت تشاء.

إلا أن الصحفيين المصريين يسألون قسارهم لتجاوز الحدود المفروضة بالرغم من حالة الطوارئ المعلنة والقوانين القاسية للحرية السائدة.

ولدى يالعى الصحف، تنعاش صحافة المعارضة الخاصة والصحافة المستقلة مع الصحافة الحكومية الرسمية. ولم تنع الضغوط القانونية والإدارية والاقتصادية هذه الصحافة عن فرض نفسها على الساحة الوطنية.

لكن حرية التعبير تبقى محفوفة بالمخاطر نظراً إلى وجود ٣٢ مادة قانونية تعاقب الصحافة، تنزع على قانون العقوبات، وقانون الصحافة، وقانون المطبوعات، والقانون المرتبط بمسئدات الدولة (الذى يمنع الصحفيين عن النفاذ إلى بعض اختريات الرسمية)، والوظيفة العامة، والأحزاب السياسية، وغيرها.

وامام هذه القيود، أصبح الإنترنت ملجأ لحرية التعبير. وسادت البلاد تسجل أعلى نسبة من النفاذ إلى الشبكة فى القارة الأفريقية مع تولى ٢٠ بالمئة من الشعب تصفح الإنترنت. وقد فضلت السلطات النشلة بصورة البلاد فى الخارج عدم حجب المواقع الإلكترونية لفترة طويلة. إلا أنه، أمام هذا الشغف بالشبكة، بدأ الخناق يضيق على وسائل الاتصالات. ومنذ العام ٢٠٠٨، تبدلت شروط استخدام شبكة الإنترنت بلا شريط (واى فاي)، وبهذا أصبح الاتصال بالشبكة لقاء بدل كما فرض على المتصل تزويد عنوان بريده الإلكتروني لتوسل إليه كلمة المرور واسم المستخدم. ولا يزال مشروع قانون يلحق عقوبات بالسجن ضد كل من يسى استخدام الإنترنت وينشر محتويات إعلامية بلا

ترخيص من الحكومة، مطروحاً على بساط النقاش فى البرلمان حالياً. وأثر تنظيم حركة "٦ أبريل" على شبكة القيس بسوك فى العام ٢٠٠٨، تعرض عدة مدونين للتوقيف.

سجل العام ٢٠٠٨ أكبر قدر من تكييل السلطات بالصحافة ومتصفحي الإنترنت فاضحاً بعتها ضبط صورة البلاد. وفى هذا السياق، يعتبر مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد أن هذه السنة كانت "الأسوأ فى مجال انتهاكات حرية التعبير منذ العام ١٩٥٢"، وهى سنة إعلان جمهورية مصر العربية. ومنذ كانون الثانى / يناير ٢٠٠٩، تودع شكوى يومياً ضد صحفي أو مدون.

ومنذ بداية العام ٢٠٠٨، باشرت الحكومة المصرية بحملة ضد التلفة المستقلة. وفى شهر شباط / فبراير، كانت القاهرة من الداعين الرئيسيين إلى تبنى جامعة الدول العربية ميثاقاً مشتركاً من شأنه أن يحد حرية البث الفضائى ويلحظ عقوبات فى حال تضمنت برامجها أى إهانة. وتثلت النتيجة بفرض الرقابة على عدة شركات إنتاج تعاون مع فضائيات أجنبية منذ بداية السنة.

إن توقيع هذه الوثيقة التى استكرها اغتروفون الإعلاميون لافست ترحيب المدير العام لشركة نابل سات الفضائية الخاضعة لأمره الحكومة المصرية علماً بأنه يدعم (وساء جهاز ضبط إقليمي مكلف بتوزيع التراخيص - وإلى تاريخه، بفرع بقوات التلفة التى ترغب فى البث على نابل سات الحصول على موافقة القاهرة. أما القنوات المعارضة فغير مرحب بها. وخلافاً لقطر التى تمنح قناة الجزيرة حرية واسعة لمعالجة الأخبار المحلية، لا تزال مصر تراقب بدقة الخط التحريرى للقنوات التى تستضيفها على قمرها الصناعى. وفى

وما هو موقف الحزب؟ ألم يحاول ممارسة دور رقابى على الجريدة ولو بحجة وقف التعثر المال؟

بالطبع كانت أزمة "العربى" مثار جدل دائم داخل الحزب، وكانت هناك قيادات حزبية تحاول أن تنفى محررى الجريدة عن تجاوز الخطوط الحمراء ولتر مؤقناً، ولكن كان مؤلف ضياء الدين داود رئيس الحزب داعماً للجريدة ولوقوفها، ورفض أى قرار يتعلق بخفض السقف خاصة أني عبرته بأننى سأقدم استقالتي إذا حدث ذلك، والحقيقة أني حصلت على دعم غير محدود حال دون عدم استقلال الجريدة تحريراً، وصل فى بعض الأحيان إلى منع توصيات وقرارات أصدرها المكتب السياسى بفرض نوع من الرقابة الحزبية على كتاب الراى، وقبل فى وقتها إن لغة الجريدة احدثت للدرجة أنها فقدت الجريدة والحزب معاً، وقرروا تعيين أحد الزملاء، يتولى منصب قيادى بالحزب كرقاب على كتاب الراى بالجريدة، وأرسلوا لى خطابات رسمية بذلك، لكنى رفضت بشدة لأن الراى ملك صاحبه، وأيضاً دعم مؤلفى رئيس الحزب، وتقبل المكتب السياسى الأمر وتراجع عن القرارات، نعم كانت لغة المقالات - إلى حد ما - سيئة فى بعض الأحيان، ولكنى رفضت المعالجة بشكل إدارى فوقى مثلما يفعل النظام، وقررت وقتها المعالجة بالحوار والنقاش.

بما أن مقال الراى ملك صاحبه، هل تقبل منه ما ينتقد القومية العربية أو جمال عبد الناصر؟

لا، أرفض بشدة.

لماذا؟

هذه جريدة حزبية تنتمى إلى التيار القومى. ولن أنشر رأياً لكاتب له ثار مع جمال عبد الناصر أو مع العربية، مع ذلك قد أنشر نقداً حقيقياً وجوهياً للتجربة الوحداوية، ولطالب فكرة الوحدة العربية أو تجاوزات عهد الفرار من داخل الانتماء ها، والجريدة تقدمت كثيراً الثورة وفشلها ومثالبها، مما أثار غضب الحزب وقيادته أذكر - مثلاً - مقالاً نشر به إساءة لجمال عبد الناصر ولم أتمكن من الاطلاع عليه قبل الإجازة، وتم التحقيق مع الصحفي الذى أجاز المقال وعوقب بغرامة ١٠٠ جنيه، وكانت هناك مطالبات بفصله... لكنى رفضت ذلك.

تعريف بالمنظمة

الأول من نيسان / أبريل ٢٠٠٨، سجت نابل سات من باقها قيادة الحوار الخاصة من دون أن تقدم بأى تفسير .

في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٨، أقدمت القوى الأمنية على إفسال مكاتب شركة القاهرة للأخبار التي تعد الشركة الرئيسة المزودة للتجهيزات المرئية والمسموعة لعدد من المؤسسات الإعلامية الأجنبية في مصر، إثر بث صور لتظاهرات وقعت في الغلة في السادس من نيسان / أبريل ٢٠٠٨ على قناة الجزيرة . فتقدم اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري التابع للدولة بشكوى ضد مدير شركة القاهرة للأخبار نادر جوهر بتهمة " تشكيل شبكة اتصالات بلا ترخيص " و" البث بلا إذن " . وفي ١٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، قرر قاضي الاستئناف إسقاط التهم الموجهة هذه وشركته.

لا يزال مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي قدمته الحكومة في حزيران / يونيو ٢٠٠٨ مطروحاً على بساط النقاش في البرلمان منذ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ . إلا أن هذا المشروع يعرض المخترفين الإعلاميين العاملين في هذا القطاع للخطر . فإن هذا النص الذي يفرض عقوبات جديدة بالسجن تراوح بين شهر وثلاثة أعوام يهدد حرية تعبير الصحفيين الذين قد يلاحقون بتهمة " المس بالمسلم الاجتماعي ، والوحدة الوطنية ، والنظام العام ، وقسيم المجتمع " . ويلاحظ هذه القوانين الجديدة الذي تطغى المصطلحات عليه إنشاء هيكلية وصاية الوكالة الوطنية لضبط قطاع الإعلام المرئي والمسموع فتح كل الصلاحيات لتقرر سحب ترخيص المؤسسات الإعلامية اعتباطياً . أما إدارتها فيترلاها ممثلون عن وزارة الإعلام وعناصر من أجهزة أمن الدولة .

مراسلون بلا حدود، منظمة لخدمة المصلحة العامة

تتاضل منظمة مراسلون بلا حدود يومياً ليسعيد الإعلام حقوقه في عالم يعيش أكثر من ثلث سكانه في بلاد تنطى حرية الصحافة فيها. فقد شهد العام ٢٠٠٣ مقتل ٥٣ عاملاً محترفاً في مختلف وسائل الإعلام فيما يسعىون إلى إعلامنا . وحالياً، يقع أكثر من ١٠٠ صحفي في سجون العالم لأنهم أرادوا بكل بساطة ممارسة مهنتهم. وعلى هذا المنوال، لا عجب في أن يمتنى أحد الصحفيين في نيبال أو إتريا أو الصبعدة أعوام وراء القضبان بسبب كلمة أو صورة نشرها. وبما أن اعتقال أحد الصحفيين أو قتله يدل أكثر ما يدل على إلغاء شاهد أساسي على الحقيقة وتهديد حق كل فرد بالإستعلام، لم تتوقف مراسلون بلا حدود يوماً عن تضاعف الدؤوب هذا منذ حوالى ٢٠ عاماً.